الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(596)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	16
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	19
حقوق الإنسان في العالم	56

"الزايدي" يستعيد أقوالاً خالدة لخادم الحرمين الشريفين في اليوم الوطني

قال إن توحيد المملكة قصة عظيمة تمازج فيها الديني مع السياسي والاجتماعي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 5 محرم 1438هـ - 25 سبتمبر 2017م
https://sabq.org

رفع سليمان الزايدي مدير عام فرع جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة أسمى آيات التهاني لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهدة الأمين محمد بن سلمان بمناسبة الْيَوْمَ الوطني 87.

وفي التفاصيل، استعاد "الزايدي" في مستهل كلمته مستذكراً أقوالاً خالدة لخادم الحرمين الشّريفين عن المملكة عن الحرم النّبوي الشريف حيث قال خادم الحرمين الشّريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أدام الله عزه – إن هذه الدولة في خدمة البيتين الحرمين الشّريفين ويشرف ملكُها أنه خادمُ الحرمين الشّريفين، وهذا منذ عهد الملك عبدالعزيز إلى اليوم والحمد لله، مكة والمدينة تهمُنا قبل أي مكان في الدنيا.

وأضاف الزايدي: يصافحنا الميزان من كل عام بذكراه الخالدة لنطل من خلال هذه الذكرى على التاريخ لنفتح نافذة على الماضي لنعيش الحاضر لنستقرئ المستقبل، ففي أول الميزان تحتفي بلادنا بذكرى التوحيد تتوشح أرضنا الطيبة في الميزان بذكرى مضمخة بالمجد والعزة والفخر راية التوحيد ترفرف في يوم الوطن على كل الوطن على السواري في الميادين في الشوارع في كل أنحاء البلاد في ممثليات المملكة حول العالم القلوب تخفق بحب الوطن والعلم الذي يحمل كلمة التوحيد خفاقًا لا يُنكس.

ولفت أن لتوحيد المملكة العربية السعودية قصةٌ فريدة عظيمة تَمازج فيها الديني مع السياسي مع الاجتماعي تكامل نادر نسق فريد ولله الحمد السلطات الثلاث التي تحكمنا وتحتكم إلى كتاب الله الكريم وسنة النبي العظيم هنا يكمن سر وحدتنا سرّ قوتنا سرّ نجاحنا.

وتابع: ما أجمل أن يتزامن اليوم الوطني مع ذكرى عظمية جليلة ذكرى الهجرة النبوية الخالدة على صاحبها أفضل الصلاة وأجل التسليم ذكرى الهجرة النبوية التّي كانت مصدر خير للبشرية والتي خلصت الإنسان من عبادة الأوثان إلى توحيد الأديان ومن حبائل الجور والظلم، إلى العدالة والكرامة ومن خرافات الجاهلية التّي مصدرها الإنسان إلى قيم الإسلام الخالدة، التّي مصدرها رب الإنسان.

وأردف: احتفالنا باليوم الوطني ليس لإظهار البهجة والحب والاعتزاز بالوطن فحسب؛ ولكنه قبل ذلك لشكر الله الذي حبانا وطناً ميّزه عن كل الأوطان, ومنحنا أرضاً مباركة اختارها لخاتم الرسالات، فالحمد والشكر لله على فضله وكرمه، والشّكر والحمد ليس باللسان فقط ولكنه بتمسكنا بإسلامنا، بوحدتنا، بترجمة حبنا لأرضنا بالعمل الجاد المثمر الذي يحافظ على المنجز ويضيف له أعمالًا إبداعية من أجل مستقبل حافل ينعم به أبناؤنا.

واستطرد: لقد أمضى المؤسس مع رجاله (32) عاماً من الكفاح والعمل المضني للوصول إلى إعلان الدولة الحديثة على معظم أرض الجزيرة العربية وما بين البداية التي انطلقت ملحمتها بفارسٍ شجاع امتطى فرسه من أرض الكويت وهو لا يملك سوى همته العالية، وإيمانه القوي، وشجاعته الفائقة، وما بين البداية البسيطة في شكلها القوية في عزمها وما بين إعلان توحيد الكيان الكبير تتضح هذه المعجزة, ويظهر للعيان الجهد الخارق لهذا الإنجاز الذي نقل المجتمعات البدائية المبعثرة الضعيفة إلى دولة عصرية قوية، ساهمت حكمة قياداتها المتتابعة ورجالها المخلصين على مدى 87 عامًا من

الموازنة بين الأصالة والمعاصرة في مشروع التحول بتلك المجتمعات البسيطة إلى كيان قوي عزيز، متماسك مهاب.
وقال الزايدي: حري بنا في يومنا الوطني أن نُترجم لأبنائنا معنى اليوم الوطني بصورته المثالية، ومعانيه الإنسانية، وتجلياته الجمالية، متجاوزين في ذلك القوالب النمطية في كتابة التاريخ، إننا في أمس الحاجة لنقدم لهم صورة الأمس التي اتسمت في كثير من مفاصلها بالجفاء والجفاف والبؤس، مقارنة بصورة اليوم بكل بهائها، وإشراقاتها، وجمالها.
وأضاف :لنعلم أبناءنا بأن الخير الذي نحن فيه, والمجد الذي أحرزناه جاء إلينا من رحم المعاناة، وأن التكوين الفريد لبلادنا مرّ بمحطات مرّة، واصطدم بصعوبات تفوق العد والوصف علينا أن نعلم أبناءنا بأن التكامل مع القيادة يعزز الانتماء لوحدتنا ويقوي تنمية الروح الوطنية في أجيالنا، فهم القوة الحقيقية للمستقبل، بل هم المستقبل كله.
وزاد قائلاً: علينا أن نعلمهم أن حب الوطن من شيم الوفاء، والشهامة، والنُبّل، وأن الحرّ بفطرته يَحنُّ إلى وطنه، كما تحن الإبل إلى أوطانها، والصقور إلى أوكارها علينا أن نعلمهم كيف نشكر كل يد معطاءة تعمل وتتفانى من أجل الوطن، علينا أن نضع وسام استحقاق على أكتاف السواعد الفتية، والأيدي الندية المخلصة في خدمة الوطن.

القحطاني: حماية حقوق الإنسان بالسعودية تسير وفق الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة اخبار العصر الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.akhbaralasr.net/saudi-news/news160024

اخبار العصر القحطاني: حماية حقوق الإنسان بالسعودية تسير وفق الشريعة الإسلامية ننشر لكم جديد الاخبار واهمها - وهذا الخبر من عين اليوم المنشور، القحطاني: حماية حقوق الإنسان بالسعودية تسير وفق الشريعة الإسلامية - اخبار العصر - القحطاني: حماية حقوق الإنسان بالسعودية تسير وفق الشريعة الإسلامية.
اخر اخبار العصر نقدمها لكم بشكل متواصل - قال رئيس الجمعية السعودية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إن تحسين حقوق الإنسان جزء أصيل من أي مشروع وطني للتطور والتقدم، وهو يبدو جلياً في كثير من الإنجازات التي تحققت على صعيد ترسيخ المفاهيم ووضع القوانين والأنظمة الكفيلة بحماية حقوق الإنسان.
وأضاف أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في السعودية تسير في التطور بخطى متسارعة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن توجهات السعودية في هذا المجال بعيدة كل البعد عن الانتقائية والتسييس، معتبرا أن بعض التقارير الدولية التي تصدر أحياناً، تمثّل وجهات نظر أصحابها، كما أنها تفتقر إلى معرفة ما لدى الشعوب والدول من أسس ومبادئ تستند إليها، فمن الأدوات التي يستعان بها في إعداد تلك التقارير هي استبانة موحدة الشكل والمضمون تعمم على جميع دول العالم، إضافةً إلى عدم فهم معدِّي تلك التقارير لكثير من المحدّدات على أساس الواقع، فالمملكة في نظر من يصدر مثل هذه التقارير لتطبيقها الشريعة الإسلامية دولة دينية، بينما هي في الحقيقة دولة حديثة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية.
البعد عن الانتقائية والتسييس
وأشار إلى أن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في السعودية تنطلق من مبادئ الشريعة الإسلامية، وفق ما نصت عليه المادة 26 من النظام الأساسي للحكم، لذا فإن أي حراك يهدف إلى حماية حقوق الإنسان في السعودية نابعٌ من إرادة ذاتية، وهذا ما جعل السعودية تتميَّز عن غيرها، إذْ إنَّ توجهها في التعاطي مع مسائل حقوق الإنسان بعيدٌ كل البعد عن الانتقائية والتسييس اللذين تفتقر إليهما بعض التوجهات العالمية، التي لا تحظى بالقبول في أحسن الأحوال، وهذا التميّز يكمن في احترام السعودية لمبدأ التنوع الثقافي الذي تتفرد به شعوب العالم، وهو ما أكّده المؤتمر العام لليونسكو في 1966م.
التساوي في الكرامة والحقوق
وفي الوقت الذي يعتقد فيه بعضهم أن مشروع حقوق الإنسان هو في مجمله منتج ثقافي غربي، قال القحطاني: تؤكد السعودية دائماً أن مبدأ حقوق الإنسان ينبع أساساً من صميم ثقافتنا الإسلامية والعربية الأصيلة، فالسعودية عضو مؤسس

في الأمم المتحدة، وساهمت مساهمةً فاعلة أبرزت من خلالها مبدأ التنوع الثقافي في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، حيث كانت المادة الأولى منه تنص على أنه "يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبتهم الطبيعة عقلاً وضميراً .."، فاعترض الملك فيصل" يرحمه الله "، الذي كان يرأس وفد المملكة آنذاك، على هذه الصياغة وطالب بتعديلها بمساندة بعض الدول العربية والإسلامية، فأصبحت بعد التوافق: " يولد الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق..، وقد وُهبوا عقلاً وضميراً.." ، كما أن المملكة أول من دعا إلى حق الشعوب في تقرير المصير في ظل التجاهل السائد من قِبل قوى تحرص على استمرار الاستعمار، وكان ذلك أمام اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1950م، وغير ذلك من الشواهد التي تدل على أن حقوق الإنسان هي من صميم ثقافتنا الإسلامية والعربية الأصيلة.

المرأة والشورى

وأشار إلى أن هناك تقدماً كبيراً في عديد من مجالات حقوق الإنسان في السعودية سواء في التعليم أو الصحة أو الضمان الاجتماعي أو المشاركة السياسية، خاصة فيما يتعلق بالمرأة بوصولها لـ"الشورى" والمجالس البلدية. لافتاً إلى اكتمال البنية القانونية والمؤسساتية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في السعودية في الوقت الحالي، من خلال سن عديد من الأنظمة والقوانين التي تحمي الحقوق، وتبين الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة رصد تعدٍّ أو انتهاك لحقوق الأفراد، التي كان آخرها نظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل ونظام المؤسسات والجمعيات الأهلية، أنشئت جهات متخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافتها.

ثقافة حقوق الإنسان

وقال القحطاني إن هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تسيران في خطين متوازيين فيما يتعلق بنشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن خلال الأدوات المعرفية في برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، التعريف بمسيرة حقوق الإنسان التاريخية التي توضح بجلاء سبق الشريعة الإسلامية التي تدين بها المملكة وتستمد جميع الأنظمة منها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وأنها حرمت كل انتهاكٍ لها، وأوجدت فضاءً رحباً يتسع لكل ممارسة تلتقي وهذا الهدف الذي هو أحد مقاصدها، وطالما أن التعاون يستهدف مصلحة الإنسان وخطاب الإسلام دائماً موجه إلى الإنسان وترى المملكة أن التعاون في هذا المجال واجبٌ شرعي، خاصة إذا كان دفاعاً عن مظلوم أو نصرة لحق، لذا فهي تسعى إلى أن تكون حقوق الإنسان ذات مدلول بشري إنساني عادل بعيدة عن كل محاولات التسييس والاستغلال.

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان: السماح للمرأة بالقيادة أمرا تاريخيا بكل المقاييس

المصدر: جريدة اخبار العصر الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://akhbaralasr.net/saudi-news/news164448

ووصف رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الأمر السامي بالتاريخي بكل المقاييس، وبالعامل الفارق في مسيرة تطور حقوق المرأة في السعودية.

وقال القحطاني: إن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من ايجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، مؤكدا أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة السعودية في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر السامي سيضع حدا لمثل هذا الأمر.

وأشار رئيس الجمعية إلى أهمية تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، داعيا الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا إنه سميع مجيب .

»حقوق الإنسان": الأمر السامي بقيادة المرأة سيضع حدا للنيل من سمعة المملكة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575605

عكاظ»(الرياض)

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة في السعودية.

وأوضح رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني اليوم (الثلاثاء) أن الأمر السامي يعد تاريخيا بكل المقاييس وعاملا فارقا في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.

وذكر رئيس الجمعية أن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من ايجابياته الاقتصادية والاجتماعية والاسرية ويحول دون أي آثار سلبية قد تترتب على عدم التزام البعض بمضمون هذا الأمر السامي.

وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية، وأن هذا الأمر السامي سيضع حدا لمثل هذا الامر.

وطالب رئيس الجمعية من الجميع المساعدة في تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث اي سلبيات في الواقع العملي.

أعضاء شورى ومسؤولون لـ المدينة: القرار احتكم لقناعة المجتمع.. ولفظة "قائد السيارة" تشمل الجنسين أكدوا أن الأمر السامي جاء في وقته

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541805

طالب الذبياني - مكة

ثمن عدد من أعضاء مجلس الشورى ومسوؤلين وأكاديميين في مكة المكرمة صدور الأمر السامي بقيادة المرأة للسيارة وأكدوا في تصريحات خاصة لـ»المدينة» أن الأمر الكريم جاء في وقته، وأن القرار احتكم لقناعة المجتمع مدللين أن أنظمة المرور لم تحدد جنسا بعينه في لفظة «قائد السيارة.«
عضو مجلس الشورى الأسبق، والمشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة سليمان بن عواض الزايدي، قال: أعتقد أن الامر السامي بالسماح لقيادة المرأة للسيارة جاء في وقته.
ولفت بالقول: عندما كنت في مجلس الشورى وكان ملف قيادة المرأة للسيارة تحت يدي باعتباري رئيس لجنة حقوق الانسان، فكان الرأي إذ ذاك أن التشريع موجود لأن نظام المرور لا يتكلم عن الرجل بل عن «قائد السيارة» ويفهم من هذا سواء كان رجلا او امرأة وبالتالي كانت القناعة أن منح المرأة رخصة قيادة للسيارة يعود للمنفذ للنظام وكان الهاجس أن الأمر يعود لقناعة المجتمع وبالتالي هذا الأمر الذي صدر من المؤكد أنه احتكم لقناعة المجتمع ورغبته، رغم أنني أرى أن على اللجنة التي شكلت لوضع الضوابط أن تأخذ في الاعتبار وضع المرأة عندما ترتكب مخالفة نظامية وعندها أطفال أن تراعي مثل هذه الظروف مع أنني أرى أن تستفيد هذه اللجنة من التنظيم الذي صدر عن مجلس الشورى ووضع ضوابط لقيادة المرأة للسيارة منها العمر والحيز المكاني والزماني.
واضاف الزايدي :إن أمام اللجنة مهام كثيرة من ضمنها أنها ستجد مطالبات من بعض الأسر باستقدام سائقات بدل السائقين وهذه أمور تحتاج إلى ضوابط مقننة مع ملاحظة أن الأمر أعطى فسحة من الوقت خاصة أن من يرغبن في القيادة يحتجن إلى مدارس لتعليم القيادة لتأهيلهن للقيادة السليمة.
قرار إيجابي
وأوضح الخبير الأمني اللواء متقاعد يحيى سرور الزايدي أن الأمر السامي الكريم بالسماح للمرأة بقيادة السيارة قرار إيجابي جاء بعد دراسة مستفيضة من القيادة الحكيمة التي رأت أهمية اتخاذ هذا القرار والذي ستكون له انعكاسات إيجابية اجتماعيا لأن العديد من الأسر تعتمد على السائقين الأجانب في توفير احتياجاتها وتنقلاتها مشيرًا إلى أن الضوابط التي سيتم وضعها من قبل اللجنة العليا التي تم تشكيلها لوضع الضوابط اللازمة التي تضمن تحقيق الهدف المنشود وهو خدمة الأسر السعودية ومنع أي تجاوزات تحصل.
تمشيا مع الرؤية
وبين اللواء الزايدي أن هذا القرار جاء تمشيا مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠ التي تؤكد على أهمية مشاركة المرأة السعودية في التنمية إضافة إلى أن المملكة تشهد تطورا كبيرا في كل المجالات وليست بمعزل عن العالم حولنا.
بعد دراسة مستفيضة
وبين الدكتور فهد بن عبدالكريم تركستاني عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى أن صدور الأمر السامي الكريم بالموافقة بقيادة المرأة لم ينبثق هذا القرار إلا بعد دراسة مستفيضة من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصاديه وكذلك دخول المملكة في الانفتاح العالمي من جميع الجوانب، خاصة اندماج التعليم على أعلى المستويات ولو نظرنا من الناحية التعليمية في البلاد لا ننسى وصول المرأة إلى أعلى المستويات التعليمية و قيادتها للسيارة خارج البلاد أثناء ابتعاثها أو حتى من خلال سفرها خارج الوطن الغالي فهناك الكثيرات منهن يحملن رخص قيادة خاصة أخواتنا المبتعثات والأمر الآخر وهو الافتتاح الاقتصادي والاستثمار العالمي والأجنبي على حد سواء ومكانة المملكة العالمية جعل هذا القرار من الأولويات التي تعطي للمملكة دورا في التنمية ولكن في نفس الوقت إصدار مثل هذا القرار يعقبه نظام وتعليمات متماشية مع سياسة الدولة التي من أولويات منهجها ونظامها التقيد بالتعاليم الإسلامية السمحة بوضع ضوابط تحفظ للمرأة حقوقها بعد السماح لها بالقيادة.
انعكاسات اقتصادية
وأشار رجل الأعمال أنس بن عبدالصمد القرشي عضو مجلس غرفة مكة المكرمة إلى أن السماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة جاء متسقا مع النقلة النوعية التي تشهدها المملكة في كل المجالات والتي تتطلب مشاركة المرأة السعودية بفاعلية في العملية التنموية فالمملكة التي تعد ضمن الدول العشرين الأقوى في العالم ليس من المعقول أن تكون الدولة الوحيدة في العالم التي لايسمح فيها للمرأة لقيادة السيارة مبينا أن الصوابط التي سيتم وضعها من قبل اللجنة المشكلة ستقضي على كل المخاوف معتبرا القرار له انعكاسات اقتصادية كبيرة.

انتصار للمرأة
واعتبرت الدكتورة لطيفة الشعلان عضو مجلس الشورى أن الأمر السامي انتصار من الملك سلمان حفظه الله للمرأة السعودية التي أثبتت نجاحاتها في كل المجالات وأصبحت قادرة على المشاركة الفاعلة في تنمية بلادها.
وبينت الشعلان أن القرار سيؤدي إلى رفع معدلات السعودة ويفسح المجال لتوظيف النساء وخاصة في القطاع الخاص لأن المرأة السعودية كانت تعاني من استزاف أكثر من نصف راتبها على السائقين أو سيارات الأجرة التي تتولى إيصالها لعملها وإعادتها لمنزلها.
وأوضحت عضوة الحوار الوطني لمياء بشاوري أن الأمر السامي ستكون له نتائج إيجابية اجتماعيا وأمنيا واقتصاديا خاصة في ظل الضوابط التي سيتم وضعها من أجل تحقيق الهدف المنشود من هذا القرار الذي سيحد من استقدام السائقين الأجانب الذين كانت لهم آثار اجتماعية سلبية.

توقعات بطفرة في مدارس تعليم القيادة وآثار اقتصادية مضافة مع المدارس النسائية

المصدر: جريدة مكة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/614137

تهاني البقمي جدة

توقعت الباحثة الشرعية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن يتزامن تنامي الإقبال على مدارس تعليم القيادة من قبل النساء، تزايدا في أعداد تلك المدارس "لأنه لا يوجد حاليا إلا نحو 26 مدرسة منها".
وقالت زين العابدين، تعليقا على الأمر السامي أمس والقاضي بتوحيد إجراءات إصدار رخص القيادة للجنسين، إن الطلب على مدارس تعليم القيادة "سيكون كبيرا جدا بين الطالبات وأستاذات الجامعات والمعلمات وموظفات القطاع الخاص، فضلا عن ربات البيوت."
وأضافت أن الكثير من المشاكل التي تعاني منها المرأة في السعودية ستجد طريقها إلى الحل فور تمكنها من قضاء الكثير من حوائجها وحوائج أسرتها بنفسها، "عدا عن أنشطة معطلة بالنسبة لها كان العائق فيها هو التقيد بأحد الأقرباء أو توفر سائق."
ودللت زين العابدين على ما وصفتها بظاهرة ابتزاز السائقين، وقالت: وصل بعضهم إلى المطالبة بأجور مرتفعة لعلمهم بالحاجة إليهم، "كما تواجه المرأة في حالات أخرى مآزق من نوع عدم توفر مقر ضمن المنزل للسائق، مما يترتب عليه مضاعفة المصاعب عليها."
من جهتها، أكدت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن انتظار النساء طال ترقبا لهذا القرار، "غير أن صدوره كان متوقعا لكوننا وصلنا في السنوات الأخيرة إلى مستوى من تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا."
ومن جانبها، توقعت أن يتيح الأمر السامي الفرصة للنساء "لإقامة معاهد نسائية خاصة لتعليم القيادة"، مما يضيف فوائد اقتصادية إضافية إلى الأمر السامي.

جمعية حقوق الإنسان ترحب بالسماح للمرأة بقيادة السيارة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625914

لرياض - راشد السكران

رحبت الجمعية الوطنيه لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة، وأشار رئيس الجمعية د.مفلح القحطاني إلى أن هذا الأمر السامي يعد أمراً تاريخياً بكل المقاييس وعاملاً فارقا في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.

وذكر رئيس الجمعية أن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من ايجابياته الاقتصادية والاجتماعيه والأسرية ويحول دون أي آثار سلبية قد تترتب على عدم التزام البعض بمضمون هذا الأمر السامي.

وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر سيضع حدا لمثل هذا الأمر.

كما طالب رئيس الجمعية من الجميع المساعدة في تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، داعياً الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا أنه سميع مجيب.

جمعية حقوق الإنسان: قيادة المرأة للسيارة علامة فارقة في مسيرة السعوديات

المصدر: جريدة المواطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
https://www.almowaten.net/2017/09

المواطن - واس

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة.

ووصف رئيس الجمعية، الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الأمر السامي بالتاريخي بكل المقاييس، وبالعامل الفارق في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.

وقال في تصريح له: إن القيادة- أيدها الله- قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع، وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار، بما يعزز من إيجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية.

وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية، وأن هذا الأمر السامي سيضع حدًّا لمثل هذا الأمر.

وأشار رئيس الجمعية إلى أهمية تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية، وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، داعيًا الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا؛ إنه سميع مجيب.

"حقوق الإنسان" ترحب بقرار السماح للمرأة بالقيادة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
https://sabq.org

عبدالله البرقاوي -الرياض

رحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة.
وأشار رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إلى أن هذا الأمر السامي يعد أمراً تاريخياً بكل المقاييس وعاملاً فارقاً في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.
وذكر رئيس الجمعية أن القيادة قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من إيجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية ويحول دون أي آثار سلبية قد تترتب على عدم التزام البعض بمضمون هذا الأمر السامي.
وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر السامي سيضع حداً لمثل هذا الأمر.
كما طالب رئيس الجمعية من الجميع المساعدة في تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي، ودعا الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا إنه سميع مجيب.

توقعات بطفرة في مدارس تعليم القيادة

المصدر: جريدة مكة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://makkahnewspaper.com/article/614219

تهاني البقمي - جدة
توقعت الباحثة الشرعية وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين أن يتزامن تنامي الإقبال على مدارس تعليم القيادة من قبل النساء بتزايد في أعداد تلك المدارس «لأنه لا يوجد حاليا إلا نحو 26 مدرسة منها.«

وقالت زين العابدين، تعليقا على الأمر السامي أمس والقاضي بتوحيد إجراءات إصدار رخص القيادة للجنسين، إن الطلب على مدارس تعليم القيادة «سيكون كبيرا جدا بين الطالبات وأستاذات الجامعات والمعلمات وموظفات القطاع الخاص، فضلا عن ربات البيوت.«

وأضافت أن الكثير من المشاكل التي تعاني منها المرأة في السعودية ستجد طريقها إلى الحل فور تمكنها من قضاء الكثير من حوائجها وحوائج أسرتها بنفسها، «فضلا عن أنشطة معطلة بالنسبة لها كان العائق فيها هو التقيد بأحد الأقرباء أو توفر سائق.«

ودللت زين العابدين على ما وصفتها بظاهرة ابتزاز السائقين، وقالت: وصل بعضهم إلى المطالبة بأجور مرتفعة لعلمهم بالحاجة إليهم «كما تواجه المرأة في حالات أخرى مآزق من نوع عدم توفر مقر ضمن المنزل للسائق، مما يترتب عليه مضاعفة المصاعب عليها.«

من جهتها، أكدت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن انتظار النساء طال ترقبا لهذا القرار، «غير أن صدوره كان متوقعا لكوننا وصلنا في السنوات الأخيرة إلى مستوى من تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا.«

ومن جانبها، توقعت أن يتيح الأمر السامي الفرصة للنساء «لإقامة معاهد نسائية خاصة لتعليم القيادة»، مما يضيف فوائد اقتصادية إضافية إلى الأمر السامي.

المسؤولون يثمنون الخطوة التاريخية لقيادة المرأة للسيارة

المصدر: جريدة البلاد الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.albiladdaily.com

أكد أصحاب السمو والمعالي والمسؤولين أن صدور الأمر السامي الكريم بتمكين المرأة من قيادة السيارة ، هو قرار تاريخي رحب به المجتمع لما له من إيجابيات ومنافع مع التأكيد على الضوابط الشرعية المنظمة لهذه الخطوة التي سيبدأ تطبيقها في العاشر من شوال القادم.

فقد رفع الأمير فهد بن سلطان بن عبد العزيز أمير منطقة تبوك، شكره وتقديره إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظه الله- بمناسبة صدور أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة على الذكور والإناث على حد سواء.

وقال سمو أمير منطقة تبوك إن هذا القرار التاريخي يؤكد حرص المقام الكريم على مواكبة التطورات الاجتماعية والتحولات التي يعيشها المجتمع السعودي بما يتوافق مع الضوابط الشرعية والنظامية، وشدد سموه على أن القرار راعي كافة الظروف من خلال تشكيل لجنة على مستوى عال بحيث تضع الضوابط اللازمة لذلك.

وقال إن تأكيد المقام الكريم على أن الدولة هي – بعون الله – حارسة القيم الشرعية، وكونها تعتبر المحافظة عليها وراعيتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، وتأكيده على أنها لن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته، هو أكبر ضمانة لحسن تطبيق القرار وفق الأنظمة المرعية، وهو ما سيترتب عليه فوائد كبيرة للأسرة والمجتمع.

كما ثمن أمير منطقة عسير الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز ، القرار التاريخي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة وفق الضوابط الشرعية والنظامية المحددة لذلك.

وأكد الأمير فيصل بن خالد ، أن القرار يعد خطوة إصلاحية مهمة تؤكد سعي خادم الحرمين الشريفين للنهوض بالسعوديات ومنحهن مايليق بهن أمام العالم ، إلى جانب الثقة بهن بصفتهن نصف المجتمع ، ومنحهن الحق المشروع في ذلك بما يساعدهن على أن يكونوا عونا للوطن في مسيرة التحول والتنمية التي تشهدها المملكة.

وأشاد أمير عسير بما سيحققه القرار من نتائج مهمة تنصب أولا في صالح الاقتصاد السعودي ، ولجم المرجفين الذين كانوا يستغلون هذا الملف للإساءة للوطن والمواطن ، إلى جانب أن القرار حظي بتأييد هيئة كبار العلماء وسيكون وفق ضوابط محددة تضمن المناخ الأمن للنساء في قيادة السيارة بما يضمن لهن الأمن والسلامة.

•نصف المجتمع

كما وصف الأمير محمد بن ناصر بن عبد العزيز أمير منطقة جازان، الأمر السامي، باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء بالقرار المهم والتاريخي، وأنه سيمكن المرأة السعودية من قيادة السيارة وفق الضوابط الشرعية والنظامية المحددة لذلك.

وعد سموه الأمر السامي خطوة مهمة تؤكد سعي خادم الحرمين الشريفين – أيده الله – ومدى اهتمام القيادة وحرصها على توفير كل ما يساعد النساء الذين يمثلن نصف المجتمع على الإسهام في خدمة الوطن وتنميته جنباً إلى جنب مع أشقائهم الرجال ليكونوا عونا وسنداً لهم, ومشاركات فاعلات في مسيرة التحول والتنمية التي تشهدها المملكة.

وشدد أمير منطقة جازان على أهمية الأمر السامي الذي حظي بتأييد هيئة كبار العلماء, ونتائجه الإيجابية التي سيلمسها الجميع في مختلف المجالات الاقتصاد والتنموية والمجتمعية، عقب تطبيقه وفق ضوابط محددة تضمن المناخ الآمن للنساء في قيادة السيارة بما يضمن لهن الأمن والسلامة.

وعدّ الأمير محمد بن عبد العزيز بن محمد بن عبدالعزيز أمير منطقة جازان بالنيابة, قرار السماح بقيادة المرأة للسيارة بالتاريخي, وتأكيداً للرؤية الحكيمة لقيادتنا – حفظها الله – وحرصها وعملها الدائم على توفير كل ما فيه خير للوطن والمواطن.

وأكد سموه, أن القرار سيمكن المرأة من القيام بدورها المهم ومشاركتها الفاعلة في دفع عجلة التنمية في وطننا العزيز وفق الضوابط الشرعية، واستمراراً لمسيرة الإصلاح في المملكة التي تشكل المرأة جزءًا رئيسيًا فيها من أجل المشاركة لجميع أبناء وبنات الوطن في التنمية دون أن يتنافى ذلك مع الالتزام الشرعي والأخلاقي, ما يبرز الدور الكبير لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود, وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – في الحفاظ على ثوابت المملكة المستندة على تعاليم الإسلام والاستمرار في مسيرة الإصلاح على الأصعدة كافة.

وشدد سمو أمير منطقة جازان بالنيابة في ختام تصريحه, على أن القرار سيحدث نقلة نوعية في مختلف جوانب الحياة عبر مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات وتفعيل دورها في المجتمع, وتعزيز ثقافة المجتمع وثقته بما تملكه المرأة من قدرات، والعمل على تفعيل الأنظمة واللوائح لتسهيل مهمتها في المجتمع ومن ضمنها قيادة المرأة, سائلاً المولى عز وجل أن يوفق الجميع لكل ما فيه الخير والفائدة ويحقق الصالح العام.

•نقلة اقتصادية واجتماعية

كما أكد معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عوّاد بن صالح العواد، أن قرار السماح بقيادة المرأة للسيارة قرار تاريخي يأتي ضمن الرؤية الحكيمة لقيادتنا – حفظها الله – لكي تتبوأ المرأة المكانة اللائقة بها وتشارك في عجلة التنمية وفق الضوابط الشرعية، ويؤكد هذا القرار على استمرار مسيرة الإصلاح والتنمية في المملكة والتي تشكل المرأة جزءً رئيسيًا فيها من أجل المشاركة لجميع أبناء وبنات الوطن في التنمية دون أن يتنافى ذلك مع الالتزام الشرعي والأخلاقي.

وأوضح الوزير العواد أن القيادة راعت توفير المتطلبات والبنية التحتية كافة لتهيئة المناخ الملائم للمرأة لقيادة السيارة بأمن وسلامة مثل معاهد تعليم القيادة وغيرها من المتطلبات ، كما أن القرار يؤكد على الدور الكبير لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين – حفظهما الله – في الحفاظ على ثوابت المملكة المستندة على تعاليم الإسلام والاستمرار في مسيرة الإصلاح على كافة الأصعدة.

وقال العواد : إن المرأة السعودية جزء رئيسي من اهتمامات رؤية 2030 كما أراد مهندس الرؤية سمو ولي العهد – حفظه الله -، فمن أهداف الرؤية التي حرصت على تحقيقها رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل والاستمرار في تنمية مواهبها واستثمار طاقاتها وكذلك تمكينها من الحصول على الفرص المناسبة للإسهام في تنمية المجتمع والاقتصاد، ورفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

وبين وزير الثقافة والإعلام أن رؤية 2030 وضعت السياسات التنظيمية لضمان المشاركة الفعالة للمرأة في اتخاذ القرارات وتفعيل دورها في المجتمع من خلال تعزيز ثقافة المجتمع وثقته بما تملكه المرأة من قدرات، والعمل على تفعيل الأنظمة واللوائح لتسهيل مهمتها في المجتمع ومن ضمنها قيادة المرأة.

وختم الدكتور العواد حديثه بالقول إن هذا القرار سيحدث نقلة نوعية في الحياة الاجتماعية وفي النظرة الإيجابية للحياة لدى مختلف فئات المجتمع ويزيل المخاوف الافتراضية التي طالما أعاقت المضي قدماً في مركب التنمية والتطور، وأن التاريخ سيتذكر بعزة وفخر خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد – حفظهما الله – ، هذا القرار الذي سيصنع الفرق بين الأمس والغد ويجعل وطننا شامخاً في سجل المجد والمعزة بهذه البصيرة الحكيمة والرؤية الثاقبة لمصلحة الوطن وأهله والحرص الدائم وبكل السبل على تحسين نمط حياة السعوديين.

•مجتمع متنامٍ
أعرب معالي وزير النقل الأستاذ سليمان بن عبدالله الحمدان عن خالص شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – على قراره باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية – بما فيها إصدار رخص القيادة – للذكور والإناث على حد سواء.
وقال الحمدان: إن القرار يعدُ قراراً تاريخياً ضمن سلسلة القرارات المفرّحة التي يهديها خادم الحرمين الشريفين أيَّده الله – للشعب السعودي التي أصبحت تتوالى في شتى المجالات التي تهمّ الوطن والمواطنين رجالا ونساء، حيث يصبّ هذا القرار في دعم وتمكين المرأة السعودية ومنحها فرصة أكبر للمشاركة الفاعلة في تنمية المملكة والتواجد على خارطة المستقبل التي نحلق لها عبر رؤية المملكة 2030، التي وصف طموحاتنا فيها مهندسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع – حفظه الله -، حينما "وصف طموحاتنا بأنه لا يحدّها إلا السماء"، وبالتأكيد المرأة السعودية مع عضيدها الرجل تعد عنصراً فاعلاً في المضي بالوطن قدما إلى فضاء المستقبل المشرق الواعد لوطننا الغالي.
وأكد معالي وزير النقل أنّ منظومة النقل وعبر جميع قطاعاتها ستقف جنباً إلى جنب مع اللجنة العليا المشكلة بالأمر السامي لإنفاذ هذا الأمر الكريم، وستقوم بتوفير كل ما يتطلب منها لدعم تنفيذ هذا القرار عبر جميع اختصاصاتها ذات العلاقة بالطرق أو أنظمة النقل، تحقيقًا لتطلعات القيادة لتكون الوزارة مشاركًا ومساهمًا أساسيًا في نهضة وطننا.
واختتم الحمدان حديثه بالابتهال إلى المولى العلي الكريم بأن يحفظ ولاة أمرنا وأن يمدهم بعونه وتوفيقه وأن يديم على مملكتنا الغالية أمنها ورخائها وازدهارها.
•تعزيز دور المرأة
وأكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أن الأمر السامي الكريم القاضي بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية – بما فيها إصدار رخص القيادة – على الذكور والإناث على حد سواء , تتويجاً لما تتمتع به المرأة من حقوق، وتعزيزاً لمساهمتها الحضارية في مسيرة التنمية.
وقال العيبان في تصريح صحفي : إن القرار يؤكد عناية القيادة الرشيدة بتعزيز دور المرأة ومشاركتها الكبيرة في جميع مناحي الحياة بكل فعالية وثقة، ويوضح الجهود المتواصلة لحكومة خادم الحرمين الشريفين من أجل تعزيز مكانة المرأة السعودية داخل مجتمعها، وتيسير سُبل نجاحها في الحياة والعمل، بما يتفق مع ثوابت الشريعة الاسلامية الغراء، وينسجم مع المواثيق الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.
وثمن العيبان المضامين السامية التي تضمنها الأمر السامي الكريم الذي نص على "ولكون الدولة هي – بعون الله – حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته."
وأوضح العيبان أن هذا الأمر يؤكد حق المرأة في التنقل، وينسجم مع حاجتها،وقيم المجتمع ، ومكانة المملكة الحضارية ودورها الريادي.
وأكد معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان أن جهود القيادة – أيدها الله – تتوالى في حماية وتعزيز جميع مجالات حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة بما في ذلك قيادة السيارة؛ لتمارس دورها في المجتمع بكل كفاءة واقتدار، مشيراً للآثار الإيجابية للأمر السامي الكريم، على حياة المرأة بما في ذلك توظيفها وتسهيل تنقلها وضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.
وهنأ معاليه في ختام تصريحه المرأة السعودية بما حققته من تقدم ونجاحات في جميع المجالات، وما تحظى به دائماً من رعاية وثقة واهتمام من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده – حفظهما الله- ، داعياً الله عز وجل أن يحفظ قيادة هذا الوطن العزيز ويديم عليه أمنه واستقراره وازدهاره.
من جانبه أشاد مدير جامعة الطائف الدكتور حسام بن عبدالوهاب زمان، بالأمر السامي الكريم، باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية بما فيها إصدار رخص القيادة على الذكور والإناث على حد سواء.
ونوه معاليه في تصريح ، بما نص عليه الأمر السامي الكريم من الإشارة إلى ما يترتب من سلبيات من عدم السماح للمرأة بقيادة المركبة والإيجابيات المتوخاة من السماح لها بذلك، وكذلك التأكيد على مراعاة تطبيق الضوابط الشرعية اللازمة والتقيد بها، فضلاً عن الاستناد إلى آراء أعضاء هيئة كبار العلماء الذين أكد غالبيتهم عدم الممانعة في السماح بقيادة المرأة.
كما نوه بما نص عليه الأمر السامي بتأكيد أن الدولة هي بعون الله حارسة القيم الشرعية والمحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، وأنها لن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته.

وأكد الدكتور زمان أن الأمر جاء ليعالج قضية اجتماعية مهمة، كون كثير من الأسر السعودية تعتمد كلية على دور المرأة كولية أمر مسؤولة عن تربية إعالة أبنائها، فضلاً عن الحاجة إلى دور المرأة كمساند للرجل في تلبية احتياجات الأسر في حال غياب الزوج ونحو ذلك.

•مسيرة تطور

ورحبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالأمر السامي الكريم القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة.

ووصف رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الأمر السامي بالتاريخي بكل المقاييس، وبالعامل الفارق في مسيرة تطور حقوق المرأة في المملكة.

وقال في تصريح له إن القيادة – أيدها الله – قالت كلمتها في تسهيل الحق في التنقل للجميع وعلى الجهات التنفيذية واجب تنظيم تطبيق هذا القرار بما يعزز من إيجابياته الاقتصادية والاجتماعية والأسرية.

وأكد أن موضوع قيادة المرأة للسيارة كان على الدوام من الموضوعات التي تثار بهدف النيل من سمعة المملكة في التقارير والمحافل الدولية الحقوقية وأن هذا الأمر السامي سيضع حدًا لمثل هذا الأمر.

وأشار رئيس الجمعية إلى أهمية تطبيق هذا القرار التطبيق الصحيح وفق الضوابط الشرعية وبما يحول دون حدوث أي سلبيات في الواقع العملي ، داعياً الله أن يحفظ لنا وطننا وقيادتنا وأمننا إنه سميع مجيب.

كما وصفت عضو مجلس الشورى رئيسة اللجنة الصحية الدكتورة منى آل مشيط القرار السامي باعتماد تطبيق أحكام المرور ولائحته التنفيذية على الذكور والإناث على حد سواء بأغلى هدية من ملك الحزم لبنات الوطن في الذكرى الـ ٨٧ لتوحيد مملكتنا الغالية,

وقالت : حق لنا أن نفخر ونفاخر بوطننا، بملكنا، بولي عهدنا، وتأتي هذه الخطوة المهمة استمراراً لدعم القيادة الرشيدة للمرأة السعودية التي حظيت وما زالت بثقة وبدعم يعزز مكانة المرأة السعودية فدخولها في عضوية مجلس الشورى والانتخابات البلدية وتبوؤها لعدد من المناصب القيادية الحكومية وفي القطاع الخاص .

مصدر بـ"حقوق الإنسان" يكشف لـ"عاجل" حقيقة ضرب السعوديات لأزواجهن

المصدر: جريدة عاجل الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م

http://www.ajel.sa/local/1951876

الرياض

عبير الفهد

كشف مصدر في جمعية حقوق الإنسان السعودية لـ"عاجل" أن أغلب النساء اللاتي يضربن أزواجهن في المملكة أجنبيات، مؤكدًا "عدم ورود أي شكوى تتعلق بالنساء السعوديات."

وقال المصدر لـ"عاجل" إن عددًا قليلًا من الأزواج لجأوا لجمعية حقوق الإنسان للشكوى من تعرضهم للضرب من قبل زوجاتهم، مضيفًا أن "كل هؤلاء متزوجون من غير سعوديات."

وتابع: "لم تردنا أي شكوى ضد زوجات سعوديات"، موضحًا أن "الشكاوى من هذا النوع ليست ظاهرة بسبب خوف الأزواج من نظرة المجتمع."

وقال المحامي والمستشار القانوني علي القرشي لـ"عاجل" إن "المجتمع قد يتقبل ضرب الزوج لزوجته وهذا الأمر شائع ومنتشر بشكل كبير، باعتباره شأنًا أسريًا لا يحق لأحد التدخل فيه إلا إذا حركت الزوجة دعوى جنائية ضد زوجها أمام النيابة العامة."

وأضاف: "غير المقبول ولا المستساغ شرعًا هو اعتداء الزوجة على زوجها بالضرب، حيث أن ذلك ينافي الفطرة البشرية التي جعلت للرجل القوامة على زوجته."

واستطرد موضحًا: "لم يمر عليّ خلال ممارستي لمهنة المحاماة سوى حالة واحدة فقط مما يعني أن مثل هذه الحالات شاذة وغريبة على مجتمعنا ولا يمكن أن تكون موضع قياس لأسباب قد تكون اجتماعية أو نفسية."
وأشار القرشي إلى أن نظام الإجراءات الجزائية أعطى للزوج حق اللجوء إلى النيابة العامة لتحريك دعوى جنائية ضد زوجته كما هو الحال عند تعرض الزوجة للاعتداء من قبل الزوج، وبالتالي فإن "أطراف الدعوى (الزوج أو الزوجة) سواسية أمام القضاء ولا يمكن التفريق بينهما في الجرم حتى وإن كان المجني عليه هو الرجل".

حقوق الإنسان: الأمر السامي بقيادة المرأة ينسجم مع حاجتها وقيم المجتمع

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575634

عكاظ (النشر الإلكتروني)

فع رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان باسمه ونيابة عن مجلس الهيئة ومنسوبيها؛ أسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، يحفظه الله، بمناسبة صدور الأمر السامي الكريم القاضي بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء.

وبين العيبان أن هذا الأمر السامي الكريم يأتي تتويجاً لما تتمتع به المرأة من حقوق، وتعزيزاً لمساهمتها الحضارية في مسيرة التنمية؛ الأمر الذي اقتضى مواجهة السلبيات المترتبة من عدم السماح لها بقيادة المركبة، ويؤكد عناية مقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين؛ بتعزيز دور المرأة ومشاركتها الكبيرة في جميع مناحي الحياة بكل فعالية وثقة، ويوضح الجهود المتواصلة لحكومة خادم الحرمين الشريفين من أجل تعزيز مكانة المرأة السعودية داخل مجتمعها، وتيسير سُبل نجاحها في الحياة والعمل، بما يتفق مع ثوابت الشريعة الاسلامية الغراء، وينسجم مع المواثيق الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها.

وثمن العيبان المضامين السامية التي تضمنها الأمر السامي الكريم الذي نص على "ولكون الدولة هي - بعون الله - حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته."

وأوضح العيبان أن هذا الأمر يأتي تعزيزاً للحق في التنقل، وينسجم مع حاجة المرأة ، وقيم المجتمع ، ومكانة المملكة الحضارية ودورها الريادي.

وأكد العيبان رئيس هيئة حقوق الانسان أن جهود وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين تتوالى في حماية وتعزيز جميع مجالات حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة بما في ذلك قيادة السيارة؛ لتمارس دورها في المجتمع بكل كفاءة واقتدار، مشيراً للآثار الإيجابية للأمر السامي الكريم، على حياة المرأة بما في ذلك توظيفها وتسهيل تنقلها وضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

وهنأ رئيس الهيئة في ختام تصريحه المرأة السعودية بما حققته من تقدم ونجاحات في جميع المجالات، وما تحظى به دائماً من رعاية وثقة واهتمام من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده حفظهما الله.، داعياً الله عز وجل أن يحفظ قيادة هذا الوطن العزيز ويديم عليه أمنه واستقراره وازدهاره.

منح "العمل والتنمية" حق الولاية لمن لا ولي له في حالات الاعتداء والإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625931

الرياض - عبدالسلام البلوي

أقر مجلس الشورى اليوم الأربعاء، منح وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية لمن لا ولي أمر له في اختصاص محدد في حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي أو النفسي وكذلك الحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية، وتعديل مشروعات النصوص النظامية المقترح إضافتها إلى بعض اللوائح بشأن تخويل الوزارة حق الولاية على بعض فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم بما يكفل لهم حق إقامة الدعوى، وخلص المجلس إلى إعطاء وزارة العمل والتنمية الاجتماعية حق الولاية على النفس للقصر مجهولي الأبوين، وتعديل اللائحة الأساسية للبيوت الاجتماعية لتحقيق هذا الغرض، كما أضافت مادة للائحة دور الرعاية الاجتماعية وأخرى للائحة الأساسية لبرامج تأهيل المعوقين، تخول الوزارة بالولاية على النفس لفاقدي وناقصي الأهلية من فئة المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة الذين ليس لهم ولي، أو كان لهم ولي ولكن تخلى أو تقاعس عن المطالبة بحقوقهم المتعلقة بالنفس، على أن يتم إثبات ذلك والتحقق من عدم وجود ولي قريب عن طريق المحكمة المختصة.

وأكد تقرير شوري أهمية إضافة هذه النصوص النظامية لتخويل الدولة عبر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لحماية القصر مجهولي الأبوين وذوي الإعاقة والمسنين، من حالات الاعتداء أو الإيذاء الجسدي والنفسي والتحرش الجنسي والحقوق الاجتماعية والصحية والتربوية، وأن الفكرة انطلقت من مبدأ أن الشخص القاصر غير قادر على اتخاذ القرار السليم في نفسه أو أمواله، وأوضح تقرير لجنة الأسرة والشباب أن الوزارة واجهت بعض الصعوبات لهذه الفئات من خلال تعامل إدارات مختلفة مباشرة في الوزارة مع هذه الفئات، وعدم توافر الآليات النظامية التي تمكنها من واجباتها تجاهها.

إلى ذلك، طالب عضو مجلس الشورى د. خالد العقيل بتوسيع تخويل التنمية الاجتماعية لولاية من ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم وحماية حقوقهم لتشمل المعنفين والأحداث والمساجين المنبوذين من أسرهم والمرضى المهملين من قبل ذويهم، والمضطهدين كحالات الهجر والعضل، كما دعا إلى إشراك هيئة حقوق الإنسان في كافة مجريات تقصي تقاعس الأولياء عن المطالبة بحقوق فئات المجتمع ممن ليس في مقدورهم رعاية أنفسهم عن طريق المحكمة المختصة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الحياة
AL HAYAT

آلية جديدة لاستيعاب أبناء المبتعثين في المدارس بعد عودتهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24237483

وضعت وزارة التعليم آلية جديدة لاستيعاب أبناء المبتعثين في المدارس النظامية بالمملكة بعد عودتهم للبلاد، وذلك من خلال إجراء معادلة للشهادة الأجنبية الممنوحة لأبناء المبتعث.

وطالبت الملحقية الثقافية السعودية في لندن خلال لقاء عقدته مساء الخميس الماضي «أبناء المبتعثين الذين يوشكون على العودة إلى السعودية بالتصديق على جميع التقارير الصادرة من المدارس البريطانية من الملحقية، ومن ثم التقدم بها إلى إدارة التعليم في المملكة حسب المنطقة التي يسكن فيها، وفي حال تعطل ذلك يجب مراجعة وزارة التعليم (الإدارة العامة للمدارس السعودية في الخارج)، علماً بأنه يتم جمع التقارير الخاصة لكل طالب أو طالبة من تاريخ بدء الدراسة حتى انتهائها»، مؤكدة أن جميع الشهادات الصادرة من المدارس البريطانية النظامية معتمدة في المملكة، إلا أن شهادة المرحلة الثانوية تخضع للمعادلة. وأضافت: «أنه لا يلزم أبناء المبتعثين بالالتحاق في المنهج السعودي بنظام الانتساب والتسجيل في المدرسة البريطانية، ولكن عليهم التسجيل في المدارس البريطانية إذا كانوا تحت سن الـ16 عاماً، وقبل قدوم الطالب إلى بريطانيا يجب التقدم بطلب نقل من خلال نظام نور إلى مركز انتساب في بريطانيا أو أرلندا مع تحديد المرحلة، ويتم التسجيل في إحدى مراكز الاختبارات (لندن، ومانشستر، وليستر، وكاردف، وليدز، وأدنبرة)، إضافة إلى دبلن في أرلندا، ليتم احتسابه ضمن المسجلين مع إحضار كشف الدرجات أو صورة من شهادة المعادلة تفيد بعدد الساعات والمواد التي كان يدرسها والصف الذي يستحقه». وأكدت الملحقية أن نظام الانتساب يشمل طلبة المرحلتين المتوسطة والثانوية فقط، وأما المرحلة الابتدائية فإن تعليمات وزارة التعليم تنص على أنه لا يوجد انتساب في المنهج السعودي في المرحلة الابتدائية، لذلك لا بد من تصديق الملحقية على جميع التقارير الصادرة من المدارس البريطانية، لافتة إلى أنه في ما يتعلق بالطلبة الذين سيلتحقون بالجامعات الأجنبية فلا يلزمهم أداء اختبار القدرات العامة، وأما الطلبة الذين سيلتحقون بالجامعات السعودية ولو بعد فترة يلزمهم ذلك، فيما يوجد مراكز معتمدة من المركز الوطني للتقويم والقياس لتأدية اختبارات القدرات العامة في المملكة المتحدة.

إلى ذلك، نفت ملحقيات ثقافية سعودية إلغاء ابتعاث ذوي الاحتياجات الخاصة بحسب ما يتداول عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وأوضحت الملحقية الثقافية في واشنطن أن الابتعاث لذوي الاحتياجات الخاصة لا زال مستمراً ضمن الضوابط المعتمدة، كما أكدت الملحقية الثقافية في لندن وجود ضوابط لابتعاث ذوي الاحتياجات الخاصة، منها ألا تكون درجة العجز الجسمي والعقلي جسيمة يتعذر معها استفادته من البرامج التعليمية وفقاً لتقارير طبية معتمدة، وألا يتجاوز العمر 25 عاماً، فضلاً عن ألا يصرف بدل لمن هم دون المرحلة الجامعية.

«الشورى»: لا إقرار لنقل هيئة الأمر بالمعروف تحت مظلة وزارة الشؤون الإسلامية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625086

متابعة - الرياض الإلكتروني
نفى المتحدث الرسمي بإسم مجلس الشورى اليوم السبت نقل جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى العمل تحت مظلة وزارة الشؤون الإسلامية حيث أكد المتحدث عدم صحة ما تداولته وسائل الإعلام المختلفة عن عزم المجلس مناقشة توصية تطالب بضم الهيئة إلى وزارة الشؤون الإسلامية، مؤكدا أن هذه التوصية غير مدرجة أساسا على جدول أعمال المجلس.
وجاء في تغريدة مجلس الشورى عبر حساب المجلس الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "المتحدث الرسمي بإسم مجلس الشورى : نقل جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى وزارة الشؤون الإسلامية غير مدرج على جدول الأعمال."

«أبحاث الإعاقة».. جهود خادم الحرمين للمعاقين امتدت عبر 3 عقود

سلطان بن سلمان هنأ الملك بيوم الوطن في ذكراه

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541509

واس - الرياض
رفع صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز، رئيس مجلس أمناء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة باسمه واسم أعضاء مجلس الأمناء ومؤسسي المركز ومنسوبيه التهنئة الخاصة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، والشعب السعودي بمناسبة اليوم الوطني 87 للمملكة، مجددًا الشكر والولاء لدعمه،أيده الله، لقضايا الإعاقة والمعاقين وبرامج مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة.
وأوضح المركز، في بيان صحفي بمناسبة اليوم الوطني، أن علاقة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيزمع قضية الإعاقة واحتياجات المعوقين لم تقتصر على الجانب الإنساني فحسب، وإنما امتدت رؤيته إلى أهمية استثمار قدرات كافة فئات المواطنين في مسيرة تنمية المجتمع، عبر قصة دامت أكثر من 30 عاما لدعم احتياجات المعوقين بالمناطق.

وكانت البداية قبل نحو 30 عاما، حينما كان أميرًا للرياض، أيده الله، ببدء أنشطة جمعية الأطفال المعوقين من أروقة جمعية البر بالرياض، إضافة إلى تقديم الدعم المالي لمشروع الجمعية الأول، واضعا أهداف الجمعية تجاه هذه الفئة الغالية من الأطفال، عبر برامجها العلاجية والتعليمية والتأهيلية لمساعدة هؤلاء الأطفال على تجاوز حالة العزلة، وصولا إلى الدمج المجتمعي لهم.

وأولى الخطوات لهذا المشروع الإنساني، هي إنشاء مركز متخصص لتقديم الخدمات المجانية للأطفال المعوقين، وبدعم منه حصلت الجمعية على الأرض التي أقيم عليها مشروع مركز الرياض، وذلك تبرعا من مؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومع أعمال الإنشاءات والتجهيزات في أول مراكز الجمعية كان أيضا له إسهامات في العناية بهذا المركز الوليد، إلى أن قام نيابة عن الملك فهد، يرحمه الله، بافتتاح مركز الرياض حينذاك، ومنذ ذلك الحين، تواصلت رعاية خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز للجمعية من دون انقطاع.

وتبنى،أيده الله، فكرة إقامة مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة ليعنى بإثراء البحث العلمي في مجال الإعاقة وتطبيق نتائجها في حقول الوقاية من الإعاقات من جهة، وتطبيق نتائجها في رعاية المصابين من جهة أخرى، مقدما منحة مالية لتأسيس المركز قدرها 10 ملايين ريال.

كما قبل مشكورًا الرئاسة الشرفية لهذا المركز وتابع عن قرب خطط عمل المركز بنشاطاته المختلفة، والذي يعد أول مركز من نوعه، على نطاق المملكة والوطن العربي، يهدف إلى تنشيط البحث العلمي الذي يسهم في الحد من مشكلات الإعاقة من خلال وضع الأسس والمعايير الصحية الوقائية اللازمة للحد من تفاقم هذه المشكلة، ولمعالجة أسبابها في المراحل المبكرة.

«الشورى" يتصدى لـ "تسريب القضاة" ونقص الوظائف بالمحاكم

طالب بصرف بدل لكتاب الضبط والسجل في الوزارة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541495

جابر المالكي

كشفت وزارة العدل عن أنها تواجه وتعاني من عوائق في عملها تتمثل في عدم الإسراع في تخصيص الأراضي التي تحتاجها لبناء مقرات الجهات العدلية، ونقص الوظائف القضائية المعاونة الإدارية أو التخصصية في جهاز الوزارة، واحتياجات الباب الثاني من ميزانية الوزارة للدعم.

في ذات الشأن طالب مجلس الشورى من خلال لجنة الشؤون القضائية والإسلامية وزارة العدل بتوفير متطلبات سلخ الدوائر التجارية من ديوان المظالم ونقل اختصاص الهيئات العمالية من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية واللجان شبه القضائية إلى القضاء العام، والتنسيق مع وزارة المالية لتوفير الأعداد الكافية من وظائف رئيس محكمة استئناف وقاضي استئناف، وأكد المجلس على قراره الصادر سابقا على صرف بدل لكتاب الضبط والسجل بالوزارة ومساواتهم بكتاب الضبط في هيئة التحقيق والادعاء العام.

وقد أشار تقرير اللجنة القضائية للمجلس والذي سيصوت عليه الأسبوع الجاري إلى التسرب المستمر للقضاة وأعوانهم نتيجة عدم تحقيق رغبة الوزارة في صرف بدل للكتاب، فضلا على متطلبات تطبيق نظام التنفيذ وتنظيم المصالحة واحتياج محاكم الاستئناف والمحاكم العامة والمختصة للمزيد من الموظفين.

وطالبت توصيات الشورى وزارة العدل بالعمل على تهيئة مباشرة محاكم الاستئناف والمحكمة العليا لعملها المنصوص عليه في نظام القضاء، وعقد الاتفاقات والشراكات مع الجهات التدريبية المتخصصة في مجال إصلاح ذات البين، كما

دعت إلى تفعيل حضورها في مجال التعاون والتواصل الدولي وبالذات مع الإدارات المماثلة في جميع الدول.
وقالت اللجنة :إن هناك ضعفا في دور وزارة العدل خارجيا سواء أكان في بيان ما تتعرض له المملكة من هجمة شرسة خاصة في قضايا حقوق الإنسان وما قد يوجه للمملكة من اتهامات باطلة في هذا المجال، وكذلك بيان إيضاح تصدي الوزارة لقضايا الإرهاب والإرهابيين وما يقدم لهم من حقوق خلال المحاكمات وبعد الحكم وما يوفر لهم من ضمانات كاملة.
وأكدت اللجنة الإسلامية على أهمية الأهداف الاستراتيجية التي تسعى وزارة العدل لتحقيقها ضمن برنامج التحول الوطني ورفع مستوى الخدمات العدلية القضائية والتميز المؤسسي والحد من تدفق الدعاوى على المحاكم، والعمل على رفع تصنيف القضاء وإبرازه محليا وعالميا، وتنمية الأصول العدلية، وتحسين أداء التوثيق العدلي وتعزيز الأمن العقاري وتقليص مدة فترة التنفيذ.
وطالبت التوصيات بتضمين تقرير وزارة العدل السنوي المقبل تفاصيل عدد مشروعات المحاكم الجاري تنفيذها وسير العمل فيها والمنجز منها، وأيضا عدد القضايا المنظورة في محاكم الدرجة الأولى والاستئناف ونوعها والمدور منها من أعوام سابقة والوارد خلال عام التقرير وبيان نسبة المنجز ومقارنته بالأعوام السابقة، إضافة إلى المطالبة بمؤشرات عن أداء مكاتب الصلح.

التأمينات: 2000 ريال حد أدنى لتعويض البطالة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541494

أمين رزق
أكدت مؤسسة التأمينات الاجتماعية أن تعويض البطالة في برنامج ساند لا يقل عن مقدار الإعانة التي تقدم للباحثين عن عمل، على ألا يتجاوز ذلك متوسط الأجر الشهري للمشترك قبل تركه العمل، وتبلغ قيمة إعانة البحث عن عمل في برنامج حافز 2000 ريال شهريا لمدة عام، أو حتى الحصول على وظيفة.
وتصرف إعانة البطالة لمن فصل من عمله لسبب خارج عن إرادته، ويتم الصرف لمدة 12 شهرا متصلة أو منفصلة في كل مرة من مرات الاستحقاق.
وأشارت المؤسسة إلى أن التعويض يصرف بواقع 60% من راتب الشهور الثلاثة الأولى و50%
من المتوسط عن كل شهر يزيد عن ذلك.
ولفتت إلى اعتماد السداد في نظام التأمينات خلال 24 ساعة، فيما يتم الاستبعاد بحد أقصى اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لانتهاء علاقة العمل.
وشهدت الفترة الأخيرة زيادة في طلب التعويض في برنامج ساند نتيجة تعديلات نظام العمل الجديد.

«قضائية الشورى» ترد على منتقد وزارة العدل: الفساد من عهد الرسول

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276635

الرياض - سعاد الشمراني

اعترضت لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بمجلس الشورى على انتقادات عضو في المجلس موجهة إلى وزارة العدل، التي كتبها في ٨٠ ملاحظة، طالب برفعها إلى المقام السامي.

ودافعت اللجنة الإسلامية بالمجلس عن وزارة العدل في ردها على مقدم المذكرة الدكتور عيسى الغيث، مشيرة إلى أنه يجب عدم قياس رضا المستفيدين من المحاكم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، إذ إنها تعج بالأسماء الوهمية التي لا حقيقة لها، مؤكدين ثبوت تلقي السعودية هجمات تدار من خارج البلاد، وتستهدف قطاعات الدولة، وتحاول الإساءة إليها وتشويه صورتها المشرقة، فضلاً عن محاولة بث روح الهزيمة والتضجر بين أفراد المجتمع المتماسك، وهو ما يجب التنبه إليه.

كما أكدت اللجنة أن الفساد يمكن أن يوجد في أي زمان أو مكان، بقولها: «إنه لو وجد فساد، فالفساد لا يعرف وقتاً ولا مكاناً، وقد حدث في عهد الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام في قصص مشهورة متواترة، مشيرة إلى أن ندرة القضايا في وزارة العدل دليل على حرصها في أعمالها.»

وزادت اللجنة: «إن انتقاد الوزارة من الأمور المسلمة، فالقطاعات التي تتعامل مع المستفيدين وتقدم خدمة لهم لا تخلو من النقد، أو ربما احتجاج أو تذمر من ناحية التعامل مع هذا الجهاز، فكيف بالمحاكم وما يدور في أروقتها، إذ إن المراجع لها أحد شخصين؛ شخص حُكِم له فتجده شاكراً حامداً ومادحاً لهذا الصرح، والآخر الضد المحكوم عليه، فسنجده ساخطاً مرجعاً خسارته القضية إلى هذا الصرح، فلا يتم استقاء الملاحظات على المحاكم بهذه الطريقة، ويجب عدم الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي في التقويم.»

فيما تمثلت انتقادات الغيث في أن الوزارة لم تستند إلى تقويم أدائها ومدى رضا المستفيدين عن جهة مختصة محايدة، مبيناً أن الرأي العام متذمر من أداء الوزارة خلال سنة التقرير، ويظهر ذلك في وسائل الإعلام ووسائل التواصل في شكل واضح ودائم، سواء من ناحية الأداء الإداري والمالي أم من ناحية الأداء الموضوعي في القضاء والتوثيق.

كما ذكر الغيث أن وزارة العدل كانت تنشط في مكافحة قوية لصكوك الفساد، التي بلغت قيمتها مئات البلايين من الريالات، ومساحتها مئات الملايين من الأمتار المربعة، بحسب المنشور خلال السنوات السابقة، ما عزز الأمن العقاري وحافظ على الممتلكات العامة للدولة، واسترد كثيراً منها لمشاريع الإسكان وأملاك الدولة، في حين أن هذه المسيرة في مكافحة فساد الصكوك العقارية توقفت خلال سنة التقرير في بداية عهد الوزير الجديد، مشدداً أنه من الواجب على وزارته الاستمرار في مكافحة فساد الصكوك واستمرار التطوير ضمن مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء، ولكن للأسف لم يتحقق كلا هذين الأمرين كما هو مشاهد من الجميع، وخصوصاً المهتمين، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أن الوزارة أعلنت كف يد رئيس كتابة عدل ورفقائه في قضية صك مضروب قيمته 400 مليون ريال، ونشرت ذلك في تغريدتين عبر حسابها في «تويتر» لنفاجأ بعد ذلك بثلاثة أيام أن المتحدث الرسمي باسم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يصرح بأن الهيئة هي التي كشفت عن هذا الفساد، وهذا يعني أن ما ورد في تغريدات الوزارة مضلل، ويعني كذلك أنها لم تكتشف الفساد من نفسها، ثم ادعت أنها هي التي اكتشفته، لتظهر الحقيقة لاحقاً، ولاسيما أن المتهم الرئيس في هذه القضية عينه الوزير، بعد إبعاد الرئيس السابق المعروف بنزاهته، ما يعني أن التعيين لم يكن مستوفياً لشروط الأهلية من الأمانة والإخلاص، وكذلك لم يتم رصده إلا من جهة أخرى، وهنا يرد كثير من التساؤلات، منها مدى نزاهة عمل المتهم خلال هذه الفترة، وواجب التحقيق فيها، وكذلك مدى الأمن العقاري في عموم كتابات العدل، ما دام أن هذا النموذج وقع.

واستنكرت اللجنة القضائية بالشورى تدخل الغيث في الأحكام القضائية، بعد إشارته إلى بعض الأحكام التي أثيرت في وسائل الإعلام الدولية والتقارير العالمية حول العدالة في الأحكام، ومن ذلك ما ظهر من أحكام محل نظر ونقد من

المتخصصين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر قضية «#الذم_المقبول» المنتشرة في «تويتر» تحت هذا الوسم، إذ تمت تبرئة المدعى عليه (أحد الدعاة) المرفوع عليه قضية في الحقين العام والخاص في شأن شتمه المدعي المحامي بقوله: «محامي الزنادقة»، وفي هذا تهمتان على المدعى عليه؛ الأولى في حكمه على الآخرين بالزندقة، وهو من التكفير والافتئات على الدولة عموماً وعلى القضاء خصوصاً، والثانية شتمه المحامي بهذا الوصف، الذي انتهى التحقيق فيه من هيئة التحقيق والادعاء العام بقرار اتهام تجاهه، بناء على الأدلة والقرائن المذكورة فيه، ليقوم القاضي الابتدائي بتبرئة المتهم ورد الدعوى في الحقين، باعتبار أن هذا التكفير والافتئات والسب والشتم والاعتداء يعتبر من «الذم المقبول»، ومن دون بيان مسوغات شرعية ذلك، ثم تم تصديق الحكم من قضاء الدرجة الثانية، وللأسف.

فيما أشار إلى أن ذلك مؤشر خطر في ميزان العدالة، ويطرح كثيراً من التساؤلات عن الفكر والآيديولوجيا السائدة في مرفق العدالة، وسمعة القضاء السعودي محلياً وعالمياً، وتشويه سمعة الشريعة الإسلامية الغراء بدعوى أنها تجيز ذلك، بما يخالف الشريعة والنظام والسوابق القضائية، كما أنه لا يبشر بخير تجاه سمعة الوطن عالمياً ومدى نجاح رؤية 2030 في ظل هذا التوجه لمثل هذه الأحكام الصادمة، ومثله تبرئة الذي قذف المبتعثات والطبيبات واتهم الأهالي بالدياثة، والذي كفّر أحد الممثلين بعينه، فتم الحكم عليه بحكم مخفف، إلا أن اللجنة أكدت أن القضاة مستقلون «لا سلطان عليهم في قضائهم» لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء. لتبقي لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية على توصياتها فقط خلال التصويت على التقرير السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1436-1437هـ غداً (الثلثاء(، التي تطالب وزارة العدل بتهيئة مباشرة محاكم الاستئناف والمحكمة العليا عملها المنصوص عليه في نظام القضاء.

«الشرقية»: إيمان الغامدي أول سعودية تعيّـن في منصب مساعد رئيس بلدية الخبر

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276630

الدمام - عمر المحبوب

في سابقة تعد الأولى من نوعها، أصدر أمين المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير قراراً يقضي بتعيين أول امرأة سعودية في منصب مساعد لرئيس بلدية الخبر، وهو أول منصب من نوعه تتقلده امرأة سعودية.

وعين الجبير إيمان الغامدي التي تعمل في القسم النسائي في أمانة الشرقية في المنصب، وستتولى الإشراف على قسم الخدمات النسائية في بلدية الخبر الذي تم استحداثه أخيراً، فيما سيتم إسناد مهام إدارة تقنية المعلومات.

وقال أمين الشرقية لـ«الحياة»، إن رؤية المملكة أعطت المرأة السعودية مساحات كبيرة للعمل وتولي مناصب قيادية في العديد من المجالات المختلفة، مشيراً إلى أن القرار يهدف إلى إتاحة الفرصة للمرأة للعمل في القطاع البلدي بشكل أكبر، من خلال منحها صلاحيات أوسع لتطوير اليات العمل البلدي في القطاع النسائي المنطقة الشرقية، مؤكداً أن الأمانة تعمل على تحقيق رؤية المملكة **2030.**

وأضاف الجبير أنه بناءً على ما رفعه رئيس بلدية محافظة الخبر بشأن طلب تأسيس وحدة نسائية تابعة لبلدية الخبر، وذلك للحاجة الماسة إلى العنصر النسائي، وذلك بسبب قيام الأسواق والمجمعات التجارية الحديثة التي زادت من النشاط التجاري في المحافظة، وكونها مركزاً تجارياً مهماً، وواكب ذلك أيضاً قيام الأسواق التجارية والمتخصصة بعمل النساء بها، وتحقيقاً لرؤية المملكة 2030 بأهمية مشاركة العنصر النسائي في تولي الناصب القيادية، فقد تقرر استحداث قسم الخدمات النسائية في بلدية الخبر يرتبط مباشرة برئيس البلدية، وتعيين إيمان بنت عبدالله الغامدي في منصب مساعد رئيس بلدية الخبر لتقنية المعلومات ورئاسة قسم الخدمات النسائية.

وبين أن هذا يأتي ضمن خطة الأمانة لتطوير العمل البلدي وإعطاء المرأة السعودية فرصة لتولي مناصب قيادية في العمل البلدي، وخصوصاً مع دخول المرأة في عضوية المجالس البلدية وزيادة الأنشطة النسائية في المنطقة.
واعتبرت الغامدي في حديثها لـ«الحياة» أن هذا القرار يؤكد أهمية إشراك المرأة السعودية في المناصب القيادية، فيما قدمت شكرها إلى أمين الشرقية على تعيينها في هذا المنصب، الذي سيدفعها للعمل على الارتقاء بالعمل في القسم النسائي الذي تم استحداثه أخيراً في بلدية الخبر، وقالت سنعمل أنا وزميلاتي على تقديم الأفضل وإبراز قدرة المرأة السعودية على تحمل المسؤولية.
وتعتبر الغامدي أول امرأة سعودية تتقلد منصب نائب لرئيس البلدية على مستوى أمانات المناطق، وأعلى منصب تحتله امرأة في أمانة المنطقة الشرقية، فيما تعتبر ثاني امرأة بعد الدكتورة أروى الأعمى، التي تم تعيينها مساعداً لأمين جدة لشؤون تقنية المعلومات بالأمانة وهو أكبر منصب في أمانة محافظة جدة يسند لامرأة وكذلك في وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأول امرأة تشغل منصباً قيادياً في تقنية المعلومات.

«الشورى» يطالب بتدريب موظفي «الهيئة» على الحسبة والعلاقات الإنسانية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1438هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276632

طالب مجلس الشورى في جلسته أمس، الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بالتنسيق مع الجهات الحكومية للتعاون في مجال الأمر بالمعروف ونشر وسائل التوعية في المجتمع، مؤكداً، بعد سماعه وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في شأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم في التقرير السنوي للهيئة، أهمية دعم الرئاسة العامة للهيئة في التوسع في إيفاد موظفيها للتدريب، وخصوصاً إلى دورات الحسبة والعلاقات الإنسانية والدورات التوجيهية القصيرة، بحيث تشمل جميع العاملين في الميدان بصفة دورية منتظمة.
وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح صحافي بعد الجلسة، أن المجلس دعا الرئاسة إلى توثيق الخبرات والمهارات والوسائل الناجحة التي مرت بها الرئاسة لتكون مرجعاً للاستفادة وسبيلاً للتطوير.
وفي قرار آخر، طالب مجلس الشورى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة وجميع القطاعات الحكومية بتفعيل التزام المواصفات القياسية السعودية في جميع مشترياتها وأعمالها، داعياً الهيئة إلى تحديد جداول زمنية لمعايرة أجهزة الفحص والاختبار للمختبرات الخاصة، وتضمين تقاريرها المقبلة خطتها في نشاط المواصفات القياسية والمطابقة والجودة، بما يضمن تحديد الأولويات المطلوبة في هذه الأنشطة، والمتحقق منها خلال فترة التقرير، وأن تضع خطتها لتوفير الكوادر المتخصصة من موظفي الهيئة، بناء على برنامج محدد ومستمر لتدريب منسوبي الهيئة من الفئتين على أعمال الهيئة التخصصية.
وبخصوص تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن التقرير السنوي لمجلس المنافسة، دعت اللجنة في توصياتها مجلس المنافسة إلى تعزيز التعاون مع الجامعات والمراكز التدريبية الوطنية، لبناء الكوادر البشرية المؤهلة، وإجراء البحوث والدراسات في مجال المنافسة، ودرس تأثير هيمنة الوكالات على المنافسة العادلة، وبناء شراكات مع أجهزة المنافسة العالمية المميزة، لتنمية القدرات الفنية والإدارية والمؤسسية، ودرس ضم مهمات حماية حقوق المستهلك إلى مجلس المنافسة، لتوحيد الجهود وتحقيق التكامل.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصياتها للنقاش طالب أحد الأعضاء بإصدار نظام معدل للمنافسة، ليتوافق مع متطلبات رؤية المملكة 2030 وخطة التحول الوطني 2020، في حين أشار آخر إلى أن التقرير لم يتضمن بيانات أو معلومات عن الاحتكار وجهود مجلس المنافسة لمحاربته، في حين رأى أحد الأعضاء أهمية أن يقوم مجلس المنافسة بالاستفادة من التجارب العالمية الناجحة المماثلة لمجالات عمله، فيما أشار آخر إلى وجوب معالجة الصعوبات المالية والبشرية التي تواجه مجلس المنافسة ليحقق أهدافه. إلى ذلك، ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة الحج والخدمات في شأن التقرير السنوي

للهيئة العامة للمساحة، إذ طالبت اللجنة في توصياتها «هيئة المساحة» بالعمل على تقديم برنامج لمنع الازدواجية وتوحيد وتنظيم النشاط المساحي لكامل القطاع في المملكة، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بتوحيد استخدام المعايير الدولية للمعلومات الجيومكانية، والتأكد من صحة المسميات الجغرافية، وتصحيح الخاطئ منها، بالاستعانة بذوي الخبرة والاختصاص، ودرس استخدام المركبات ذات التحكم عن بعد، ضمن أنشطتها المساحية المختلفة. وأكد أحد الأعضاء أن الهيئة العامة للمساحة تحتاج إلى أن تعرّف الجمهور بنشاطاتها، في حين رأى آخر أن يتم ربط المراجعة الداخلية في الهيئة بمجلس إدارة الهيئة لمزيد من الشفافية، وأشار عضو ثالث إلى أنه لا حاجة إلى المعهد الجغرافي التابع للهيئة العامة للمساحة في المرحلة الحالية، فيما تساءل آخر عن مدى الاستفادة من الخرائط الرقمية في الخدمات الأمنية، وفي الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين.

مجلس الشورى يناقش تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1438هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24276634

الرياض - سعاد الشمراني
ناقش مجلس الشورى، خلال جلسته أمس، تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في شأن طلب تعديل بعض مواد نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، إذ قدم مقترح مشروع تعديل النظام عدد من أعضاء المجلس السابقين والحاليين، وطالبت اللجنة في توصيتها بالموافقة على تعديل نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
ويتكون نظام مكافحة جرائم المعلوماتية من 16 مادة، ويهدف إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وبما يؤدي إلى المساعدة في تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب. ويهدف تعديل بعض مواد النظام إلى مواكبة التطور السريع، الذي شهده قطاع التقنية وتعدد وسائلها وتطبيقاتها، ما أدى إلى حدوث جرائم معلوماتية إلكترونية جديدة تعتمد على طرائق متعددة وتطورات هذه الجرائم تبعاً لتطور التقنية.
وبعد طرح تقرير اللجنة وتوصيتها للنقاش تطرق الأعضاء، في مداخلاتهم على الموضوع، إلى عدد من الملحوظات التي رأوا أهمية أن تتضمنها التعديلات المقترحة لمواكبة التطورات المتلاحقة، التي يمر بها القطاع المعلوماتي، ليس في المملكة فحسب، بل وفي العالم، ما يحتم إجراء تعديلات تحمي مستخدمي إنترنت والمتعاملين من خلال الشبكة العنكبوتية.
وكان مجلس الشورى وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية السعودية ووزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية.

«العمل»: برنامج التوطين يتابع توطين عدداً من القطاعات

المصدر: جريدة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625580

متابعة - الرياض الإلكتروني

كشف خالد أبا الخيل المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تغريدة عبر حسابه في تويتر اليوم الاثنين، برنامج التوطين في المناطق يتابع تنفيذ قرارات التوطين الصادرة في وقت سابق "نشاط الذهب والمجوهرات، الخضار والفواكه، بيع المستلزمات النسائية."

ضم أبناء الأرملة من الأجنبي للضمان و3 شروط لـ"الإعانة النفسية»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541625

أمين رزق
نفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إيقاف الإعانة عن جميع الحالات المصابة بأمراض نفسية. واشترطت عبر موقعها الإلكتروني لاستمرار صرف الإعانة، أن يكون عمر المريض وقت حدوث الإعاقة بين عامين و45 عامًا، وأن يكون العلاج والمتابعة في مستشفى حكومي لأكثر من عامين، وأن يؤدي المرض النفسي إلى عجز واعتماد المريض كليًا على الآخرين. وأشارت الوزارة إلى إمكانية ضم أبناء الأرملة السعودية المتوفى زوجها الأجنبي للضمان الاجتماعي وفق عدة شروط، منها إثبات الزواج من أجنبي وفق برنت حديث من الأحوال المدنية، وثبوت وفاة الأب وحاجة الأسرة وأن يقتصر صرف المعاش على الأسرة، ويقصد بذلك الأرملة وأبناؤها فقط ودعت الوزارة إلى ضرورة الإسراع في تحديث التقارير الطبية لمستفيدي الرعاية الاجتماعية لتجنب الإسقاط. ولفتت الوزارة من جهة أخرى إلى أن زوجة المواطن يتم احتسابها في التوطين دون العمل في 19 مهنة مقصورة على السعوديين فقط، كما يمكن احتساب أبناء القبائل النازحة في نسب التوطين بشرط ألا يتجاوز العدد 10% من إجمالي السعوديين في المنشأة.

الأهالي: "الخصخصة".. هل أوقفت مشاريع التوسع في المستشفيات؟ أهيم في الشوارع.. عنوان المرضى النفسيين.. والصحة: لا تعليق!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 143914هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575450

حسين هزازي (جدة**@h_hzazi**)
»أنا الآن أهيم في الشوارع رغم كبر سني!» بهذه الكلمات حاول سالم (48 عاما) تسليط الضوء على معاناته النفسية التي بدأت منذ نعومة أظفاره، وأبقته رهين مرضه النفسي، فيما لا يجد من يأخذ بيده لينهي مأساته.

يقول سالم: «منذ طفولتي وجدت نفسي أسكن لدى أقاربي، ثم أعادوني إلى أمي وأبي وأنا في العاشرة، درست في جدة حتى الصف الرابع الابتدائي، بعدها شعرت بتغير المكان ومرضت وطردني والدي إلى الشارع، فيما أبقى إخوتي في البيت ودخلت المستشفى وعمري 18 عاما وأصبحت أتردد عليه، وفي عام 1400 ماتت أمي، وبعد عامين لحق بها والدي، عملت في النجارة، وسكنت الشوارع، واتخذت من مكان منزوٍ أمام أحد المساجد مأوى أسكنه، وتسولت لآكل، بعضهم كان يطعمني والآخر يطردني وينهرني، حاولت الحصول على الضمان لكن لم تفلح محاولاتي.»

ولم تكن تفاصيل قصة سالم الوحيدة التي تبرهن على إشكالات مرضى الصحة النفسيين في العثور على سرير في المستشفيات، مما يبقيهم يجوبون الشوارع في كثير من المدن، في وقت بات أهاليهم يتساءلون عن مصير مشاريع الصحة النفسية التي سبق أن أعلنتها وزارة الصحة في وقت سابق، وما إذا كانت مشاريع «الخصخصة» تعني إحالة مقار المستشفيات إلى فكرة أخرى.

لكن هذه الأسئلة المشروعة في أذهان الأهالي هي الأخرى باتت للأسف لا تجد من يتصدى لها من قبل مسؤولي وزارة الصحة الذين فضلوا «العزوف» عنها، واعتبروا أنها تحتاج إلى جهات مخولة بالتصريح، ليبدو الأمر وكأنهم يتفقون مع الأهالي على التساؤل ما مصير تلك المشاريع؟

وتتضح الإشكالية في أن المرضى المشردين والهائمين في الشوارع هم خليط من مدمني مخدرات ومرضى عقليين متسولين وغيرهم، وأن التعاطي مع هذه المشكلة يحتاج لعمل منظم وشامل بإنشاء مؤسسة وطنية للخدمات النفسية المجتمعية تتولى التخطيط والتنسيق للتعامل مع هذه الظاهرة.

نقص الأسرّة

ويعد نقص أسرة المرضى النفسيين من المشكلات التي تواجه وزارة الصحة في تقديم خدمات طبية يتناسب مع المرضى، رغم أنه تم رفع السعة السريرية لأغلب مستشفيات الصحة النفسية القائمة حالياً لأكثر من (100) سرير على أقل تقدير مع افتتاح العديد من المشاريع الجديدة في مجال الصحة النفسية وعلاج الإدمان، إضافة إلى اعتماد مشاريع أخرى يجري تنفيذها لمواجهة الطلب المتزايد على هذه الخدمات العلاجية تصل السعة السريرية في بعضها لـ «500» سرير ومحاولة توفيرها لطالبيها بكل يسر وسهولة.

وسبق أن أعلنت وزارة الصحة حرصها على أن تغطي هذه الخدمات جميع مدن ومحافظات المملكة من خلال مجمعات ومستشفيات الصحة النفسية وعلاج الإدمان، وكذلك العيادات النفسية الملحقة بالمستشفيات العامة، وتدشين الخدمات الاجتماعية بمراكز الرعاية الصحية الأولية لاستقبال الحالات واكتشافها في وقت مبكر، إلا أن ضعف حركة دوران السرير لهذه المستشفيات يتسبب في بقاء المرضى النفسيين لفترات طويلة حتى تتحول حالاتهم إلى حالات مرضية مزمنة يصعب توافقها مع المجتمع مرة أخرى، مما يحول دون استقبال حالات جديدة تكون بأمس الحاجة لخدمات هذه المستشفيات.

مشاريع الصحة النفسية

وحول المشاريع الجديدة لمستشفيات الصحة النفسية، كشفت وزارة الصحة في تقرير سابق، أن هناك العديد من المشاريع الجديدة التي تم اعتمادها في مجال الصحة النفسية والإدمان، إذ تغطي أغلب مدن ومحافظات المملكة، وتتراوح السعة السريرية لهذه المستشفيات من (100-500) سرير حسب الحاجة، ومشاريع أخرى تم الانتهاء منها وتم تشغيلها فعلياً، وهي: مستشفيات الحدود الشمالية، القريات، الجوف، المدينة المنورة، الأحساء. ومشاريع تحت التجهيز، وهي: مستشفيات الدمام، القصيم، جازان. ومشاريع يجري تنفيذها، وهي: مستشفيات الخرج، نجران، حائل، تبوك، جدة، عسير.

أما المشاريع التي تم اعتمادها أخيرا فتشمل مستشفيات الرياض (500) سرير، مكة المكرمة (500) سرير، الباحة (200) سرير.

أمير جازان بالنيابة: تخفيض البطالة بـ "التوطين"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 6 محرم 143914هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575450

سهيل الحمزي (جازان**@almansi2002**)

أكد أمير منطقة جازان بالنيابة الأمير محمد بن عبدالعزيز، توافق برنامج التوطين مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، وكما أن تنفيذه يأتي تقيداً بتوجيهات وزارة الداخلية، مشدداً على أهمية العمل الدؤوب المتواصل وتحقيق ما تصبو إليه القيادة الرشيدة في دعم فئة الشباب في المملكة بشكل عام والمنطقة بشكل خاص، والحرص على دعم وتأمين فرص العمل الكريم لأبناء وبنات المنطقة، وتضافر الجهود وتواصلها في سبيل خفض نسبة البطالة من خلال الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص.

جاء ذلك خلال تدشينه أمس برنامج التوطين الموجه لمنطقة جازان بقاعة الاجتماعات الكبرى بالإمارة.

شاهد الأمير محمد بن عبدالعزيز خلال الافتتاح عرضاً مرئياً حول برنامج التوطين الموجه في منطقة جازان، استعرض الوضع الراهن لسوق العمل بالمملكة والتنمية الاجتماعية وسوق العمل بين المناطق ومنها منطقة جازان، والهدف من البرنامج الذي يسعى القائمون عليه لزيادة مساهمة الكوادر الوطنية في سوق العمل من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام وتثبيت رصيد الأمان المهني في سوق العمل السعودي، عبر إعداد الخطط وآليات التنفيذ المتعلقة بالتوطين وتطبيق قرارات وبرامج التوطين بالمنطقة، بما يضمن الإحلال الفاعل للعمالة الوطنية مكان الوافدة، وتعزيز التكامل بين جميع الجهات الحكومية والخاصة لتطبيق وتنفيذ خطط التوطين المستهدفة إلى جانب إيجاد بيئة عمل لائقة وخالية من المخالفات لنظامي الإقامة والعمل ووضع المحفزات اللازمة لتشجيع سوق العمل وتوطين الوظائف المتاحة.

الملك سلمان يسمح للمرأة بقيادة السيارة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24297715

الرياض - «الحياة»

ففي قرار سيسجله التاريخ، انتصر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للمرأة بإصداره أمس (الثلثاء) أمراً سامياً بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء.

وأشار الأمر السامي إلى أنه نظراً إلى »ما يترتب من سلبيات من عدم السماح للمرأة بقيادة المركبة، ومن أن الحكم الشرعي في ذلك هو من حيث الأصل الإباحة، لذا اعتمدوا تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء.«

وتضمن الأمر - بحسب وكالة الأنباء السعودية - «تشكيل لجنة على مستوى عال من وزارات: الداخلية، والمالية، والعمل والتنمية الاجتماعية، لدراسة الترتيبات اللازمة لإنفاذ ذلك، وعلى اللجنة الرفع بتوصياتها خلال 30 يوماً من تاريخه، ويكون التنفيذ - إن شاء الله - اعتباراً من 10-10-1439هـ ووفق الضوابط الشرعية والنظامية المعتمدة، وإكمال ما يلزم بموجبه.«

وفي ما يأتي نص الأمر:

»صاحب السمو الملكي وزير الداخلية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
نشير إلى ما يترتب من سلبيات من عدم السماح للمرأة بقيادة المركبة، والإيجابيات المتوخاة من السماح لها بذلك، مع مراعاة تطبيق الضوابط الشرعية اللازمة والتقيد بها.
كما نشير إلى ما رآه أغلبية أعضاء هيئة كبار العلماء بشأن قيادة المرأة للمركبة من أن الحكم الشرعي في ذلك هو من حيث الأصل الإباحة، وأن مرئيات من تحفظ عليه تنصب على اعتبارات تتعلق بسد الذرائع المحتملة التي لا تصل ليقين ولا غلبة ظن، وأنهم لا يرون مانعاً من السماح لها بقيادة المركبة في ظل إيجاد الضمانات الشرعية والنظامية اللازمة لتلافي تلك الذرائع ولو كانت في نطاق الاحتمال المشكوك فيه.
ولكون الدولة هي - بعون الله - حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته.
لذا اعتمدوا تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء، وأن تشكل لجنة على مستوى عال من وزارات: الداخلية، والمالية، والعمل والتنمية الاجتماعية، لدراسة الترتيبات اللازمة لإنفاذ ذلك، وعلى اللجنة الرفع بتوصياتها خلال 30 يوماً من تاريخه، ويكون التنفيذ - إن شاء الله - اعتباراً من 10-10-1439هـ، ووفق الضوابط الشرعية والنظامية المعتمدة، وإكمال ما يلزم بموجبه.

الصمعاني: منح المراجعين حق تقويم القضاة وكتّاب العدل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295194

جدة - منى المنجومي
أعلن وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني أن الوزارة ستمكن المستفيدين، على نطاق واسع، من تقويم الخدمات المقدمة من الموظفين، بمن فيهم القضاة وكتّاب العدل، من خلال مبادرة «قيم» المعنية بقياس رضا المستفيدين من الخدمات العدلية.
وأكد أن الخطوة الجديدة، التي اتخذت لقياس رضا المستفيدين «ليس الهدف منها مجرد التقويم، وإنما تطوير العمل ومعرفة مواطن القصور، لتلافيها، بحيث تكون ملفات كل المسؤولين والموظفين في وزارة العدل وترقياتهم والحوافز الوظيفية مبنية على تقويم المستفيدين»، مشيراً إلى أنه «كما طبقت هذه الآلية قبل أربعة أشهر في كتابات العدل، بدأ تطبيقها الآن في محاكم التنفيذ، وستطبق لاحقاً في كل المحاكم، وكل قطاع في الوزارة بحسب اختصاصه وطبيعته.
واعتبر محاميان تحدثا إلى «الحياة» أن المبادرة الجديدة نقلة نوعية للسلك القضائي في السعودية، ولاسيما أنها ستعمل بمثابة رقابة على الخدمات العدلية، ما يسهم في تطوير القضاء في السعودية، إضافة إلى أن التقويم يسهم في وجود مؤشر للأداء داخل المحاكم السعودية، وبخاصة في إدارة الجلسات، وبين طرفي التقاضي.
وقال المحامي الدكتور إبراهيم الابادي: «إن مبادرة وزير العدل تعد نقلة نوعية جبارة في السلك القضائي، ولا سيما أنها تتطرق المرة الأولى إلى تقويم الأداء داخل المحاكم السعودية، وإذاً تجعل المبادرة المحاكم تحت رقابة المستفيدين، كما أنها لها إيجابية، إذ ستعمل مؤشراً لقياس الأداء داخل جلسات المحكمة وبين أطراف التقاضي، ما يسهم في تطوير القضاء في السعودية وتلافي المعوقات والسلبيات في أدائه.«
من جانبه، وصف المحامي منصور الخنيزان، مبادرة «قيم» بـ«الإيجابية»، وقال» :إن المبادرة خطوة إيجابية في تقويم جميع العاملين في المحاكم السعودية، وكذلك تقويم إجراءات التقاضي في المحاكم السعودية.«
واستبعد أن تكون المبادرة لتقويم عمل القضاة داخل المحاكم، وزاد: «القضاء مستقل في السعودية وليس عليه سلطان، وهنالك جهة مستقلة تعمل على تقويم أداء القضاة، عبر ما يعرف بالتفتيش القضائي، وهي فاعلة وقوية جداً، وتعمل على

تقويم إنجاز القضاة في شكل دوري، منوهاً في الوقت ذاته بهذه الخطوة، التي ستسهم في معالجة القصور لدى بعض الموظفين الإداريين في المحاكم السعودية، وتعزز استقلالية القضاء لدينا.
وكان الصمعاني وجه بإطلاق مبادرة »قيم» لقياس رضا المستفيدين من الخدمات العدلية قبل أربعة أشهر، لمعرفة مدى رضاهم عن وقت إنجاز العمل وجودته وحسن التعامل، وتقديم شكوى في حال عدم رضا المستفيد عن خدمة معينة.
وشرعت الوزارة منذ ذلك الحين في تطوير آلية دائمة وذكية وسهلة، لقياس رضا المستفيدين بعد الانتهاء من تقديم الخدمة لهم، عبر نموذج يرسل من طريق رسالة نصية، يستقبلها هاتف المستفيد، تتضمن نموذجاً يحوي ثلاثة أسئلة للتقويم.
وبعد مرور أربعة أشهر على بدء المبادرة في كتابات العدل، أوضحت الوزارة أنها استقبلت بواسطتها أكثر من 15.000 ألفاً ما بين شكوى واقتراح وملاحظة، وباشرت التعامل معها، وذلك بتوجيهها إلى إداراتها المختلفة، كل في ما يخصه .
وبلغ عدد من شاركوا في تقويم الخدمات، التي تقدمها وزارة العدل للمستفيدين، منذ إطلاق المبادرة في 16-9-1438، 54.187 ألف مستفيد، وذلك من أصل 661 ألفاً تمت مراســـلتهم بهدف تقويم الأداء.
ويستوفي التقويم المقدم للمستفيدين ثلاثة جوانب للخدمة، تتمثل بالآتي: تعامل مقدم الخدمة، وجودة الخدمة، ورضا المستفيد عن الجهة، إضافة إلى مســاحة للملاحظات.
وتأتي المبادرة في سياق تحقيق أهداف برنامج التحول الوطني، الرامية إلى تحسين أداء أجهزة الدولة، بما ينعكس على جودة الحياة ورفاهية المجتمع، بواسطة منظومة الخدمات التي تقدمها القطاعات.

الحياة AL HAYAT

»العمل" توضح خطوات الاستفادة من خدمة "أجير" للأشقاء اليمنيين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295193

أوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، خطوات استفادة الأشقاء اليمنيين المقيمين في المملكة من خدمة «أجير» (إشعار أهلية عمل)، التي ستمكنهم من تحويل بطاقة الزائر إلى إقامة نظامية لدى المديرية العامة للجوازات.
وأكد المتحدث الرسمي للوزارة خالد أبا الخيل أنه بإمكان الأشقاء اليمنيين المقيمين بالمملكة، الذين سبق لهم الحصول على هوية زائر، الاستفادة من خدمة أجير «إشعار أهلية عمل»، عبر رابط البوابة، مؤكداً أنه يجب على الزائر اليمني للاستفادة من الخدمة، أن يحمل بطاقة زائر صالحة صادرة من المديرية العامة للجوازات، وجواز سفر من الحكومة الشرعية اليمنيّة، وأن يتم تسجيل معلومات الجواز على الملف الحدودي الخاص بالزائر اليمنيّ لدى المديرية العامة للجوازات، وتغيير المستضيف ليكون صاحب العمل الذي سيصدر إشعار أهلية العمل للزائر.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة، أن إصدار إشعار أهلية عمل للزائر اليمني من المنشآت، يتم من خلال تسجيل الدخول لخدمة «أجير»، باستخدام بيانات المنشأة لدى الوزارة، ثم اختيار المنشأة التي سيعمل لديها الزائر، ومن إشعارات الزائرين يتم اختيار خدمة (إشعار أهلية عمل)، ثم إصدار إشعار جديد، وإدخال بيانات الزائر، وبعد الموافقة على الشروط والأحكام المنظِّمة للخدمة، يتم سداد المقابل المالي للخدمة، ثم طباعة الإشعار. وفي ما يخص إصدار الإشعار للزائرين من الأفراد على المهن المنزلية، أبان أبا الخيل أنه سيتم من خلال تسجيل الأفراد في بوابة «مساند»، ثم اختيار خدمة إشعار أهلية عمل للزائر اليمني، ثم تعبئة بيانات العقد، وإرفاق وثائق القدرة المالية، وبعد الموافقة على الشروط والأحكام، يتم إرسال الطلب للتأكد من صحة البيانات، وفي حال الموافقة على الطلب، يتم سداد المقابل المالي للخدمة، ثم إصدار الإشعار وطباعته.
وجدّد أبا الخيل دعوته للأفراد وأصحاب المنشآت والأشقاء اليمنيين إلى الاستفادة من الخدمة، واتباع الخطوات الموضحة للاستفادة من الخدمة، وفي حال وجود أية استفسارات يمكن الاتصال على هاتف خدمة العملاء في بوابة «أجير.«

»آل مرة« تنتصر لحقوقها وتقدم شكوى ضد نظام الدوحة في جنيف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295191

جنيف - «الحياة»

رفعت قبيلة آل مرة القطرية شكوى إلى الأمم المتحدة ضد انتهاكات حكومة الدوحة التعسفية بحق أبنائها، طوال العقدين الماضيين، منذ انقلاب حمد بن خليفة على نظام والده والإطاحة به، واستقبل مكتب الأمم المتحدة في جنيف أول من أمس ملف الشكوى الرسمية، التي تضمنت اتهام السلطات القطرية بممارسة سلسلة من الجرائم، بما فيها تجريدهم من الجنسية، وطردهم من ديارهم، ونزع حقوقهم الكاملة، والمعاملة غير الإنسانية بحق أبنائهم، والتهميش لأفراد قبيلة الغفران، من آل مرة، تحديداً، مطالبين بتدخل عاجل من جانب الأمم المتحدة لمساعدتهم في استعادة حقوقهم المشروعة.

وأتى توجيه تلك العريضة، بحسب قناة العربية، إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بعد أيام من الاجتماع الذي عقده أعيان ووجهاء قبيلة آل مرة في المملكة العربية السعودية، وتحديداً في منطقة الأحساء الحدودية مع قطر، لبحث تداعيات الإجراءات التعسفية، التي اتخذتها الدوحة بحقهم. وكانت السلطات القطرية اتخذت خطوات لنزع الجنسية في شكل جماعي من آلاف من عشيرة الغفران، وهي أحد أفرع قبيلة آل مرة، ومن أولادهم وآبائهم وأجدادهم المتوفين بأثر رجعي، وتمثل القبيلة نحو ٦٠ في المئة من المجتمع القطري .وناشدت قبيلة الغفران مفوضية الأمم المتحدة الوقوف على معاناة أبنائها ومطالبة قطر باحترام المواثيق والأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وتنبيهها للكف عن الانتهاكات التي ترتكبها بحق مواطنيها، ومنحهم حقوقهم.

وكانت قبيلة الغفران شكت من قيام السلطات في الدوحة باتخاذ خطوات لنزع الجنسية في شكل جماعي عنهم وعن أولادهم، بل وعن آبائهم وأجدادهم المتوفين، بأثر رجعي، وذلك ضمن إجراءات يتعرض لها ذلك الفرع منذ الانقلاب الذي قام به أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، إذ اتهم عدد من أفراد تلك القبيلة من العاملين في الشرطة والجيش بمحاولة استعادة الحكم. وطاولت قرارات نزع الجنسية، التي تعرضت لها «الغفران، وهي أحد فروع قبيلة آل مرة، التي تستوطن قطر، أكثر من ٦ آلاف شخص، وتبعت تلك القرارات إجراءات حكومية بفصلهم من أعمالهم ومطالبتهم بتسليم المساكن التي يقيمون فيها بصفة مواطنين، وحرمانهم من جميع امتيازات المواطنة؛ من علاج وتعليم وكهرباء وماء وأعمال تجارية، ومطالبتهم، من طريق الجهات الأمنية المختلفة، بتصحيح أوضاعهم بصفة مواطنين غير قطريين. وقال مسعود المري (أحد المتضررين) إن السلطات القطرية بررت هذا القرار الصادر في تشرين الأول (أكتوبر) 2004 بأن تلك القبيلة تنحدر من الدولة السعودية، وأنهم ما زالوا يحتفظون بالجنسية السعودية، وأشار إلى أن السلطات قامت منذ صدور ذلك القرار بتكرار الاتصال بالأسر والعوائل في البيوت، إذ هددتهم بالاعتقال، مشيراً إلى وقوع مداهمات فعلية للمنازل واعتقال بعض الأشخاص من المساجد.

واعتبر المري أن اتهام السلطات القطرية لأبناء «الغفران» بحمل الجنسيتين القطرية والسعودية، دون غيرهم من القبائل والأسر الأخرى، هو «ضرب من الكذب والافتراء»، مؤكداً أن كثيراً من مواطني وقبائل دولة قطر ما زالوا يحتفظون بالجنسيات السعودية والبحرينية معاً، وما زالت تلك الجنسيات سارية المفعول، وعلى رغم ذلك لم تتخذ السلطات أي إجراء ضدهم، ووصف ما تتعرض له قبيلته بأنه يدخل في باب »التمييز العنصري» و«التطهير العرقي». وأكد في هذا الصدد أن قبيلة آل مرة تعد من أقدم القبائل التي سكنت قطر منذ مئات السنين، وأنها كانت على علاقة قوية بـ«آل ثاني» منذ عهد المؤسس الأول الشيخ قاسم بن محمد، ومن تبعه من الأسرة الحاكمة، مشيراً إلى أنه لما تولى الأمير خليفة بن حمد آل ثاني مقاليد الحكم عام 1972 بعد عام من الاستقلال فتح الباب لكل من لديه رغبة في اكتساب الجنسية من أقارب القبائل والأسر المعروفة في الدولة، من دون مطالبتهم بجنسياتهم السابقة، فوفدت بطون وأفراد من السعودية والبحرين

وإيران واليمن ودول أخرى، وحصلوا على الجنسية واستقروا في الدولة، ولم يطالبوا بالتخلي عن جنسياتهم السابقة، ولم يسألوا عنها أبداً.

فصل الموظف الحكومي في حال انتهاء الحاجة لوظيفته

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24295280

الرياض - سعاد الشمراني

وافق مجلس الشورى على تعديلات في نظام الخدمة المدنية تعطي الجهات الحكومية الحق في إنهاء خدمة الموظف في حال إلغاء الوظيفة التي كان يشغلها، ويتم ذلك وفق الضوابط والحالات التي يحددها مجلس الوزراء، وفصل الموظف بعد حصوله على درجة الأداء الوظيفي غير المرضي ثلاث مرات متتالية، كما يتم إنهاء خدمات الموظف عند عدم تنفيذ قرار النقل من دون عذر مشروع خلال 15 يوماً من تاريخ إبلاغه، ويتم الفصل بأمر ملكي وبقرار من مجلس الوزراء، وتنهى خدمات الموظف حال غيابه من دون عذر شرعي 15 يوماً متصلة و30 يوماً متفرقة خلال السنة السابقة لإصدار قرار إنهاء الخدمة.

ووافق المجلس خلال جلسته أمس، على عدد من التعديلات المقترحة على نظام الخدمة المدنية، والتي شملت تعديلات صياغية وتنظيمية على النظام متوائمة مع مجلس الخبراء، وتضمنت قواعد تفصيلية لعملية تصنيف الوظائف وآلية وصفها، مع التأكيد على أن وزارة الخدمة هي الجهة المعنية بالتصنيف، وأن تتضمن اللائحة قواعد التصنيف وأسلوب شغل الوظيفة.

وأيدت لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى رفع الحد الأدنى لسن التعيين إلى 18 عاماً بدلاً من 17 عاماً ليتوافق مع ارتفاع مستوى التعليم ومع ما هو مطبق في أنظمة الخدمة، وتعديل فقرات أخرى بنظام الخدمة لمعالجة الإشكالات التي تواجه الجهات عند تطبيقها في الواقع العملي في ما يتعلق ببداية احتساب الحظر على المحكوم عليه بالسجن والمفصول لأسباب تأديبية، واقترحت اللجنة نصاً دفع الموظف الموقوف في حقوق خاصة إلى الوفاء بالحقوق والانضباط وعدم المماطلة، ويصرف للموظف الموقوف في حقوق خاصة نصف صافي راتبه الأساسي لمدة لا تزيد على سنتين، أما إذا استمر إيقافه فيطوى قيده.

وتمسكت لجنة الإدارة بالمجلس بوجهة نظرها بإبقاء شرط تجربة الموظف لمدة سنة وهو النص المعمول به في النظام القائم، معارضة بذلك مقترح هيئة الخبراء التي رأت أن يخضع الموظف المعين للمرة الأولى للتجربة ويجوز خلالها إنهاء خدمته بقرار من السلطة المختصة بالتعيين إذا ثبت أنه غير صالح للقيام بمهمات وظيفته.

وأدخلت لجنة الإدارة تعديلاً يلزم الجهات الحكومية المختلفة بمشاركة وزارة المالية في إعداد نموذج للتعاقد مع المستشارين والخبراء لأداء خدمة معينة، على أن يتم العقد بين الجهة الحكومية ووزارتي الخدمة والمالية مع التشديد على أن يتضمن النموذج سقفاً أعلى للمقابل المالي، ويجوز الاستثناء من شرط أن يكون الموظف سعودي الجنسية، استخدام غير السعودي بصفة موقتة في الوظائف التي تتطلب كفاءات غير متوافرة في السعوديين بموجب قواعد يضعها مجلس الوزراء.

ووافق المجلس في قراره على تعديل المواد الثانية والرابعة والـ19 والـ21 والـ24 والـ30 والـ36 والـ39 من نظام الخدمة المدنية مع إلغاء المادة الثالثة، بينما أبقى المجلس على المادة التاسعة من دون تعديل، ووافق على إضافة المواد 15 مكرر و25 مكرر و36 مكرر على نظام الخدمة المدنية.

د.هند آل الشيخ: السيدات يتمركزن في قطاع التعليم بواقع 83٪ ومن ثم الصحة

154سيدة سعودية في المراتب العليا.. لا وزيرة من بينهن

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625698

الرياض - أسمهان الغامدي، عدسة: أثير الحربي

كشفت آخر إحصائية لوزارة الخدمة المدنية بأن عدد السيدات السعوديات المعينات في مراتب عليا 154، لايوجد من بينهن أي امرأة بمرتبة وزير، وإمرأة واحدة على المرتبة الممتازة، وسيدتان على المرتبة الـ15، وثمان على المرتبة الـ14.

الأمر الذي دفع بثلاث سيدات سعوديات لتقديم مبادرة تمكين المرأة وتعزيز دورها القيادي في الخدمة المدنية في المملكة، وقد أبانت مالكة المبادرة الدكتوره هند آل الشيخ مديرة الإدارة النسائية بمعهد الإدارة، بأن لوحظ التفاوت الكبير بين الجهات الحكومية من حيث نسبة توظيف النساء، حيث تحظى جهات التعليم والجامعات بالنسبة العظمى وهي 83.11% تليها وزارة الصحة بنسبة **13.14%** ثم بقية الأجهزة الحكومية العامة ابتداءا من 1.5% حتى تصل إلى الصفر في عدد من الوزارت والهيئات.

وأشارت إلى أن مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، يهدف لزيادة نسبة المشاركة النوعية للمرأة في القطاع العام وعلى جميع المستويات الوظيفية، واستثمار طاقاتها وقدراتها وتوسيع خيارات العمل أمامها وزيادة تمثيلها في المناصب القيادية العليا ومراكز صنع القرارات في المؤسسات والهيئات الحكومية وتحقيق التوازن بين الجنسين مما يسهم في تقليص الفجوة النوعية في القطاعين العام والخاص.

وأكدت بأن من أبرز منطلقات المشروع هو خدمة مشروع التوازن احد اهم اهداف رؤية 2030 وهو رفع مستوى مشاركة المراة في سوق العمل، وتحقيق يحقق التزامات المملكة نحو اهداف التنمية المستدامة 2030 للامم المتحدة، ورفع المكانة التنافسية للمملكة دوليا.

كما أن من أهم مرتكزات مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، تكافؤ الفرص الوظيفية بين الجنسين في الخدمة المدنية، و التمثيل المتوازن بين الجنسين في الأجهزة الحكومية واللجان ذات العلاقة، وخلق ثقافة عمل قائمة على مبدأ الجدارة والمساواة بين جميع الموظفين من الجنسين، وتطبيق الممارسات التنظيمية والتشريعية الملائمة لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين في العمل.

إلى جانب بناء الوعي باهمية مراعاة النوع الاجتماعي عند رسم السياسات العامة وسياسات الموارد البشرية على وجة التحديد، وزيادة مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية.

وتطرقت للمؤشرات الرئيسية للمشروع والمتمثلة في نسبة النساء في مجموعات الوظائف النوعية بالخدمة المدنية مقارنة بالرجال، وعدد الجهات المستفيدة من برامج دمج النوع الاجتماعي تحت مظلة الخدمة المدنية، وعدد التشريعات الحكومية الداعمة لتحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، وترتيب المملكة عالميا بالنسبة لمؤشر الفجوة النوعية بين الجنسين.

وأفصحت عن مشاريع المبادرة الثلاثة، مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية، مشروع تمكين القيادات النسائية في الخدمة المدنية، مشروع استراتيجية العمل عن بعد في الخدمة المدنية.

وأبانت بأن عدد العاملون في المراتب العليا حسب الجنس حتى عام 1438هـ، بمرتبة وزير 104 وكلهم رجال، و131 بالمرتبة الممتازة كلهم رجال عدا امرأة، و **325** على المرتبة ال15 كلهم رجال عدا امرأتين.

و 490 على المرتبة ال 14 منهم ثمان سيدات، و 1760 على المرتبة ال 13 منهم 12 سيدة، و 2623 على المرتبة ال 12 منهم 28 سيدة، و 4476 على المرتبة ال11 منهم 103 سيدة.
موضحة أنه بلغ إجمالي عدد السيدات في المراتب العليا 154 سيدة بينما بلغ عدد الرجال 9795.
وأشارت آل الشيخ إلى عدد السيدات الموقون الى المراتب (م2-م13) خلال العام المالي 1437/1436هـ، إذ بلغ عدد السيدات المرقيات للمرتبة 13 سيدة، وعشر سيدات إلى المرتبة 12، و32 سيدة إلى المرتبة 11، و 54 سيدة إلى المرتبة العاشرة، و 224 سيدة إلى المرتبة التاسعة.
وبلغ إجمالي عدد السيدات المرقيات من المرتبة الثانية حتى الثالثة عشر 1322 امرأة، بينما بلغ عدد الرجال على ذات المراتب 24008 رجل.
وشرحت الدكتوره هند آل الشيخ الأرقام بأن نسبة توظيف النساء تختلف مقارنة بالرجال باختلاف المجموعات النوعية للوظائف الحكومية حيث تبلغ الفجوة النوعية أعلاها في الوظائف الإدارية والمالية بينما تبلغ أدناها في الوظائف التعليمية.
وأشارت آل الشيخ إلى مفهوم التوازن بين الجنسين، والمتمثل في تقليص الفجوة النوعية بين الجنسين في كافة قطاعات الخدمة المدنية. والتمثيل المتكافئ للرجال والنساء في نظام الخدمة المدنية من حيث عدة جوانب.
أولها الفرص المتاحة للجنسين في جميع المستويات الوظيفية، وفرص النمو والترقي، والتمثيل المتوازن في المجالس واللجان والهيئات والشركات الحكومية بجميع المستويات.
كما تناولت الدكتورة هند مشروع تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية الذي يهدف إلى وضع الإطار المؤسسي والتنظيمي والتشريعي بما يضمن تحقيق التوازن بين الجنسين في الخدمة المدنية بجميع وظائفها النوعية في جميع المستويات الإدارية وفي جميع المؤسسات والهيئات الحكومية واللجان ذات العلاقة.
فيما أكدت الدكتوره ثريا عبيد عضو مجلس الشورى السابق بأن المشروع جاء عملي لرؤية 2030 نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، مشيرة للتحديات التي تواجه المرأة في مجتمعنا والتي تعرقل وصولها للمناصب القيادية العليا.
وبدأت الدكتوره ثريا بالنظام الأساسي للحكم الذي يؤكد على حقوق المواطن وواجباته دون تميز بين الذكر والأنثى، إذ أن المادة الثامنة تؤكد بأن الحكم في المملكة يقوم على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة، كما أن المادة الـ 28 تؤكد على تيسير الدولة العمل لكل قادر عليه وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.
وأشارت عبيد الى الفرق بين النظام الأساسي للحكم في نسخته الإنجليزية، إذ وجدت انهم ترجموا العامل بصيغة الذكورية، وهذا غير موجود في النظام الأساسي الذي نرجوا فيه تغير الترجمة للمعنى الحقيقي الذي لم يفرق بين ذكر وأنثى.
وقالت عبيد: ان التحديات ليست ناتجه عن النظم بل ناتجه عن التفسيرات العملية في اللوائح التنفيذية حيث ان التحديات تندرج تحت اربع تصنيفات أساسية أولها القيود الوظيفية بسبب تجزئة سوق العمل، فهناك ثلاثة انواع لسوق العمل للرجال والنساء والوافدين، وهو تشوه هيكلي في اقتصاد بلادنا ونموذج فريد عالميا يحتاج الي ابداع في المعالجة.
كما ان التميز الوظيفي الرأسي والأفقي يشكل حاجزا هيكليا امام المرأة اذ يؤثر علي فرصها الوظيفية وعلى حقها ان يكون لها مسارات وظيفية مماثلة ومتساوية مع زميلها الرجل للوصول الى المستويات العليا.
وتابعت عبيد: كما ان اتخاذ القرار في المناصب القيادية في الأقسام النسائية محدود الصلاحيات فالمرأة المسؤولة والوكيلة عن القسم النسائي في معظم الأحوال لا تأخذ القرار ويتم اتخاذ القرار من جانب الرجال في الناحية الأخرى من الحائط.
واضافت عبيد كما انه في حال وصلت المرأة الى منصب وكيلة تجمد في هذا المستوى حيث انها تبقى مسئولة عن ادارة العمل في القطاع النسائي ولن تستطيع الصعود الى المناصب القيادية، لأن ذلك يعني انها ستكون مسؤولة عن ادارة الرجال كمرؤوسين مما يشكل تحدي هيكلي اداري وثقافي، كما ان الحاجز المكاني بين الرجال والنساء رمز لحواجز بيئة العمل الثقافية التي تشكل تحديا لصعود المرأة الى المناصب العليا القيادية.
وتابعت عبيد: من التحديات التي تواجه المرأة مفهوم مايسمي نوع الجنس وهي ترجمه سيئة، وهي تعني أساسا الأدوار الإجتماعية للمرأة والرجل، كما اشارت عبيد الى الأنظمة واللوائح والتي تشمل مفهوم العمل المناسب لطبيعة المرأة، الذي جعل المهن المتاحه للنساء محدودة في التعليم والطب، إلى جانب عدم وجود اطر تشريعية ومؤسسية واهداف محددة لتحقيق التوازن بين الجنسين على المستويات المختلفة وفي كل المجالات في العمل الحكومي.
ولفتت عبيد إلى أننا نواجه سقف غير مرئي عند توظيف المرأة وترقيتها يحول دون وصولها الى المناصب العليا، ومن الضروري ان يأخذ مفهوم التوازن بين الجنسين الطابع المؤسسي من اجل التخلص من هذا السقف بالإضافة الى دعم المرأة العاملة حيث ان وسائل النقل من أبرز العوائق التي توجه المرأة.

وزير الصحة: الأولوية لتوفير الأسرة والمواعيد والحقوق والبدلات

تحويل الأداء ليكون بنظام الشركات لرفع الجودة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541766

أمين رزق
قال وزير الصحة د. توفيق الربيعة: إن قضايا المواعيد وتوطين القطاع ومتابعة الحضور وتوفير الأسرة اللازمة تتصدر اهتمامات الوزارة من أجل راحة المرضى. جاء ذلك في تعليق للوزير الربيعة على حسابه عبر تويتر مؤخرًا، بعد استبيان أجري بعنوان «ماذا تطلب من وزير الصحة؟»، مشيرًا إلى أن مقترحات المواطنين شملت أيضًا قضايا الحقوق والبدلات والإحالات الطبية وتطوير مراكز الرعاية الأولية. وعلى الرغم من ارتفاع ميزانية الوزارة إلى قرابة 60 مليار ريال سنويًا، إلا أن شكاوى المرضى مستمرة لمحدودية عدد الأسرة وطول المواعيد ونقص أنواع مختلفة من الأدوية، وفي إطار جهود الوزارة بقيادة الربيعة لرفع مستوى الأداء، يسعى برنامج «أداء» وزارة الصحة إلى تحسين نسبة الاستخدام الأمثل لغرف العمليات وتخفيض وقت الانتظار.

كما تخطط الوزارة حاليًا إلى تحويل الأداء ليكون بنظام الشركات لرفع الجودة والكفاءة والإنتاجية حتى تتفرغ لدورها الرئيس في الإشراف والتنظيم. ووافق خادم الحرمين الشريفين مؤخرًا على تبنى الصحة العامة كسياسة وأولوية في جميع الأنظمة والتشريعات من أجل مكافحة الأمراض والوقاية منها. وفي الإطار ذاته تسعى مبادرة نموذج الرعاية الصحية إلى تعميم وتطبيق أسلوب جديد في تقديم الرعاية الصحية، يستهدف إطلاق مجموعة من الحلول لتعزيز الصحة العامة وخفض مستوى الإصابة بالأمراض وتقليل المضاعفات ودعم الرعاية الصحية في مختلف المناطق.

قرارات أنصفت المرأة السعودية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=316111&CategoryID=5

واس (الرياض)
http://www.alwatan.com.sa/Images/newsimages/6208/p18_pig.jpg

توظيف أول شاب من فئة متلازمة داون بجدة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=316286&CategoryID=3

جدة: الوطن 2017-09-26 9:05 PM

نجحت جمعية «متلازمة النجاح» بجدة في توظيف الشاب أحمد إبراهيم مقدم كأول شاب سعودي من مصابي متلازمة داون، وحصل الشاب على وظيفة في مقهى .

وقدر لأحمد أن يصاب بمتلازمة داون، وهي عبارة عن خلل جيني يسبب إعاقة ذهنية وجسدية تصاحب المصاب مدى حياته، لكنه لم يستسلم وانخرط في عدة دورات بمساعدة الجمعية، حتى نجح في الالتحاق بعمل، وهو ما سيساعده لتحقيق الاستقلالية الذاتية والاندماج الاجتماعي. وقال أحمد «رغم مرضي لم أتوقف عن السعي نحو أحلامي وأهدافي.. نحن لا نحتاج إلى شفقة، بل نحتاج فقط إلى فرصة.»

من جهته، قال المدير التنفيذي للجمعية التي تأسست العام الماضي، فيصل محمد الشامي، إن تأهيل أحمد وتوظيفه يأتي ضمن رسالة الجمعية في دمج وتمكين ذوي متلازمة داون بالمجتمع، وإبراز إمكاناتهم ليصبحوا أعضاء فاعلين ومنتجين، مبينا أن الجمعية وضعت استراتيجية تهدف إلى تحقيق إنجاز نوعي على مستوى الخدمات المقدمة لهذه الشريحة تتماشى وتراعي طبيعة الحالة الصحية لهؤلاء الأبناء.

مجلس الوزراء : نمو الاقتصاد السعودي 1.7 ٪ العام الماضي دليل على قوته ومكانته

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/26/article_1257846.html

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر اليوم الثلاثاء في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة عبر خادم الحرمين الشريفين عن الشكر لله تعالى على ما خص به المملكة من نعم تتوالى بمنه وفضله أصبحت المملكة معها تنعم بالخير والعز والمجد والأمن والاستقرار عاماً بعد عام. مشددا على أن السعودية ستظل بمشيئة الله حصنا قويا يتواصل فيها التطور والنماء مع حفاظها على ثوابتها النابعة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والحرص على تطبيق منهجهما في مختلف مناحي الحياة.

وأعرب عن الفخر والاعتزاز بما تشهده المملكة وهي تحتفي هذا العام بيومها الوطني 87 الذي صادف الثالث من محرم الأول من الميزان من تطور ونماء في شتى المجالات وما ينعم به مواطنوها والمقيمون فيها من أمن ورخاء وما يلقاه ضيوف الرحمن من الحجاج والمعتمرين والزوار منذ قدومهم وحتى مغادرتهم من عناية واهتمام وتسخير لجميع الإمكانات وتطوير مستمر للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة وارتقاء بالخدمات في مختلف المرافق من أجل هذا الهدف النبيل.

معبرا عن شكره وتقديره لكل ما عبر عنه قادة ومسؤولو الدول الشقيقة والصديقة من تهنئة للمملكة بهذه المناسبة وما أبداه المواطنون في جميع مناطق المملكة من تهان ومظاهر الفرح والابتهاج والاحتفاء بهذه الذكرى مما جسد الوحدة الوطنية وما يتمتع به شعب المملكة من لحمة وحب ووفاء لوطنهم سائلا الله عز وجل أن يحفظ البلاد والعباد من كل سوء وأن يديم

على الجميع ما ينعمون به من أمن وأمان وخير ونماء ليظل هذا الوطن شامخاً عزيزا مواصلاً ما بدأه مؤسسه الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن من إرساء لدعائمه وما بذله أبناؤه البررة من بعده "رحمهم الله جميعا".
بعد ذلك أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصال الهاتفي الذي جرى بينه وبين رئيس تركيا رجب أردوغان وما تم خلاله من استعراض للعلاقات الثنائية وتطورات الأحداث في المنطقة والعالم وتأكيد على عمق العلاقات الإستراتيجية بين البلدين وتعزيزها وكذلك نتائج استقباله رئيس تركيا السابق عبدالله غول وما جرى خلاله من تبادل للأحاديث الودية حول عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد العواد في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء رفع التهنئة لخادم الحرمين الشريفين ولولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع بمناسبة ذكرى اليوم الوطني 87 للمملكة التي يستذكر فيها أبناء المملكة جهود الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن "رحمه الله" في توحيد هذا الوطن وجهود أبنائه الملوك من بعده حتى وصلت المملكة ولله الحمد إلى هذا العهد المبارك الذي يواصل فيه خادم الحرمين الشريفين وولي العهد العطاء المثمر والخير والنماء لهذا الوطن الغالي وبذل الجهود المباركة لخدمة الإسلام والمسلمين والدور البناء للمملكة تجاه مختلف القضايا العربية والإسلامية والإقليمية والعالمية انطلاقا من سياستها الثابتة القائمة على حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وارتكازها على عقيدة راسخة وأخذها بنهج قائم على الاعتدال والوسطية والحوار والتعاون مع الأسرة الدولية بما يرسي دعائم الأمن والسلم الدوليين.
واستعرض مجلس الوزراء بعد ذلك عددا من التقارير عن مجريات الأحداث وتطوراتها على الساحة الدولية وثمن صدور توجيه خادم الحرمين الشريفين لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بتخصيص مبلغ 15 مليون دولار مبادرة منه لما يتعرض له مهجرو الروهينجا الفارون من ميانمار جراء الإبادة والتعذيب وعد ذلك امتداداً للمساعدات الإغاثية السابقة التي وجه بها الملك المفدى لنجدة مهجري ميانمار المنكوبين للتخفيف من معاناتهم وتقديم جميع أنواع الدعم الإغاثي والإنساني لهم.
وبين أن المجلس تطرق إلى نشاطات الدورة الثانية والسبعين للأمم المتحدة في مدينة نيويورك واجتماعات وفد المملكة مع عدد من مسؤولي الدول ومشاركاته في اللقاءات والمشاورات المختلفة حول العديد من القضايا على الساحة الدولية والموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وشدد في هذا السياق على ما اشتملت عليه كلمة المملكة التي ألقاها وزير الخارجية أمام المناقشة العامة للجمعية العامة للأمم المتحدة من مضامين ومواقف ثابتة للمملكة تجاه العديد من القضايا على الساحة الدولية.
وفي الشأن المحلي أبدى مجلس الوزراء ارتياحه لما تضمنه التقرير السنوي الثالث والخمسين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي استعرض التطورات الاقتصادية والمالية في المملكة خلال العام 2016 وما أشار إليه من تحقيق الاقتصاد الوطني نموا إيجابيا بلغت نسبته 1.7% وما سجله القطاع المالي خلال العام 2016 بمكوناته المختلفة من مؤشرات إحصائية وإيجابية تؤكد على متانة القطاع المالي والمصرفي في المملكة.
وأفاد الدكتور عواد بن صالح العواد أن مجلس الوزراء اطلع على الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته ومن بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ومن بينها التقرير السنوي لوزارة العدل عن عام مالي سابق وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

القرارات

1 - تفويض وزير العدل أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع اتفاقية تعاون في المجال القضائي بين السعودية وطاجيكستان والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
2 - تفويض وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون العلمي الجيولوجي بين هيئة المساحة الجيولوجية السعودية في السعودية والمؤسسة الجيولوجية الروسية القابضة في روسيا والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
3 - الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون بين السعودية وليتوانيا الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1437/5/19 وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
4 - الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في السعودية ووزارة الخارجية في أثيوبيا الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1437/7/25 وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
5 - الموافقة على اتفاقية عامة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية والرياضة والشباب بين السعودية وتنزانيا الموقعة في مدينة (دار السلام) بتاريخ 1437/6/14 وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

6 - الموافقة على مذكرة تفاهم بشأن المشاورات الثنائية السياسية بين وزارة الخارجية في السعودية ووزارة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب أفريقيا الموقعة في مدينة الرياض بتاريخ 1437/6/19 وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
7 - تفويض وزير العمل والتنمية الاجتماعية أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال العمل والتنمية والحماية الاجتماعية بين وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في السعودية ووزارة العمل والحماية الاجتماعية في روسيا والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
8 - تفويض وزير الاتصالات وتقنية المعلومات أو من ينيبه بالتباحث في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في السعودية ووزارة الاتصالات والإعلام في روسيا والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
9 - تعديل بعض مواد نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/17) وتاريخ 1427/3/13 ومن بين تلك التعديلات إحلال عبارة "رئيس مجلس الوزراء" محل عبارة "وزير العدل" الواردة في عجز المادة (الأولى) وتعديل المادة (3) لتكون بالنص الآتي "يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل من رئيس يعين بأمر ملكي وأعضاء على النحو الآتي : رئيس الهيئة عضوا – 9 أعضاء من ذوي الخبرة والكفاية والتخصص يعينون لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة على أن يكون من بينهم 2 من ذوي الاختصاص الشرعي و 2 من ذوي الاختصاص المالي والاقتصادي وخبير في الأنظمة. ويصدر بتعيينهم والتجديد لهم وتحديد مكافآتهم قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من رئيس مجلس الإدارة. ويكون للهيئة رئيس يعين ويعفى من منصبه بقرار من مجلس الإدارة ويكون له نائب أو أكثر يعينون بقرار من مجلس الإدارة بناءً على اقتراح من رئيس الهيئة. واستمرار رئيس الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم المعين بموجب الأمر الملكي رقم (أ/184) وتاريخ 1435/9/23 وذلك إلى حين تعيين رئيس للهيئة وفقا للمادة (8) من النظام بعد تعديلها.
10 - الموافقة على الدليل الاسترشادي لعمل ممثلي الجهات الحكومية في اللجان المشتركة.
11 - إضافة فقرة فرعية جديدة إلى الفقرة (1) من المادة (3) من تنظيم مجلس شؤون الأسرة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (443) وتاريخ 1437/10/20 المتعلقة بتشكيل المجلس وذلك بالنص الآتي "ن- اثنان من المختصين والمهتمين بشؤون المسنين عضوين". وإلغاء اللجنة الوطنية لكبار السن الصادر في شأن إنشائها قرار مجلس الوزراء رقم (19) وتاريخ 1424/1/21 وتنقل مهمات اللجنة إلى مجلس شؤون الأسرة.
12 - تعيين الدكتور إبراهيم العبيدي وهدى النعيم عضوين من المختصين والمهتمين بشؤون المسنين في مجلس شؤون الأسرة لمدة (3) سنوات.
13 - تعيين الدكتور إبراهيم الشافي عضوا في مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية ممثلا لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
14 - الموافقة على تعاقد المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة مع منظمة الطاقة الجديدة وتنمية التكنولوجيا الصناعية (نيدو) في اليابان والشركات المنفذة لتقنيات مشروع (ميغاطن) لإنشاء محطة تحلية تناضح عكسي في المملكة وأن تقوم المؤسسة باستكمال ما يلزم في شأن ذلك وفقاً للصلاحيات المخولة لها بموجب نظامها.
15 - اعتماد الحساب الختامي للهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة للعام المالي (1436 - 1437).
16 - يكون منح بدل النقل الشهري وبدل الانتداب للعاملين في مجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة بحسب ما هو مقرر للوظائف المماثلة في لائحة الحقوق والمزايا المالية الصادرة بالأمر الملكي رقم (أ/28) وتاريخ 1432/3/20. وتعديل بدل الضرر للعاملين في مجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة ليكون بنسبة (15%). ومنح من تنتهي خدمته من العاملين في مجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة بسبب الوفاة أو العجز الصحي تعويضا عن العمل بما يعادل رواتب 3 أشهر.

التعيينات

ترقية عبدالله المرواني (مستشار تخطيط) بالمرتبة 15 بوزارة الاقتصاد والتخطيط.
تعيين عبدالرحمن العنزي (سفير) بوزارة الخارجية.
ترقية صالح المونس (مساعد مدير عام مركز المعلومات الوطني) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية محمد معيبد (مستشار لشؤون المناطق) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية دخيل الكثيري (مستشار أمني) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية عادل الربيع (مستشار إداري) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية سعد السياري (مستشار قضايا) بالمرتبة 14 بوزارة الداخلية.
ترقية المهندس شريده الدرع (مهندس مستشار مدني) بالمرتبة 14 بوزارة الصحة.

وزير النقل: حكمة قائد مسيرة التغيير لثبات مجتمع واقتصاد متنامي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
https://www.mot.gov.sa/Ar/MediaCenter/News/Pages/news812.aspx

دم جزيل الشكر للقيادة

وزير النقل: حكمة قائد مسيرة التغيير لثبات مجتمع واقتصاد متنامي

أعرب معالي وزير النقل الأستاذ سليمان بن عبد الله الحمدان عن خالص شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز - حفظه الله- على القرار السامي الكريم لاعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - للذكور والإناث على حد سواء.

وقال الحمدان إن هذا القرار يعدُ قراراً تاريخيا ضمن سلسلة القرارات المفرّحة التي يهديها سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - أيَّده الله - للشعب السعودي والتي أصبحت تتوالى في شتى المجالات التي تهمّ الوطن والمواطنين رجالا ونساء، حيث يصبّ هذا القرار في دعم تمكين المرأة السعودية ومنحها فرصة أكبر للمشاركة الفاعلة في تنمية المملكة والتواجد على خارطة المستقبل التي نحلق لها عبر رؤية المملكة 2030 والتي وصف طموحاتنا فيها مهندسها سيدي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -يحفظه الله – حينما "وصف طموحاتنا بأنه لا يحدّها إلا السماء"، وبالتأكيد المرأة السعودية مع عضيدها الرجل تعد عنصرا فاعلا في المضي مع الوطن قدما إلى فضاء المستقبل المشرق الواعد لوطننا الغالي.

وأكد الحمدان خلال حديثه بأنّ منظومة النقل وعبر كافة قطاعاتها ستقف جنبا إلى جنب مع اللجنة العليا المشكلة بالأمر السامي لإنفاذ هذا الأمر الكريم، وستقوم بتوفير كل ما يتطلب منها لدعم تنفيذ هذا القرار عبر جميع اختصاصاتها ذات العلاقة بالطرق أو أنظمة النقل، تحقيقًا لتطلعات القيادة لتكون الوزارة مشاركًا ومساهمًا أساسيًا في نهضة وطننا.

وأختتم الحمدان حديثه بالإبتهال إلى المولى العلي الكريم بأن يحفظ ولاة أمرنا وأن يمدهم بعونه وتوفيقه وأن يديم على مملكتنا الغالية أمنها ورخائها وازدهارها.

عام / الرئيس الأمريكي يثني على قرار المملكة بتمكين المرأة من قيادة المركبة

المصدر: جريدة واس الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.spa.gov.sa/1671411

أثنى فخامة الرئيس دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على الأمر السامي الكريم باعتماد تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية - بما فيها إصدار رخص القيادة - على الذكور والإناث على حد سواء، جاء ذلك في بيان صحفي صدر عن البيت الأبيض مساء أمس الثلاثاء.
وأضاف البيان عن الرئيس ترامب قوله "وهذه خطوة إيجابية نحو تعزيز حقوق المرأة وفرصها في المملكة العربية السعودية. وسنواصل دعم المملكة في جهودها الرامية إلى تعزيز المجتمع السعودي والاقتصاد من خلال إصلاحات من هذا القبيل وتنفيذ الرؤية السعودية 2030."

«سبتمبر" انتصار للمرأة السعودية ونقطة تحول في مسيرتها

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24320077

الجبيل - علي اللغبي
سيظل شهر أيلول (سبتمبر) لعام 2017، محفوراً في ذاكرة المرأة السعودية، إذ إن هذا الشهر شهد متغيرات إيجابية لمصلحة المرأة بالحصول على حقوقها ومشاركتها الفاعلة في المجتمع. وكانت البداية في الاحتفالات السعودية باليوم الوطني الـ87، والذي يمثل الذكرى الخالدة لتوحيد المملكة، إذ سمح للعوائل للمرة الأولى بحضور احتفالية اليوم الوطني يومي 23-24 سبتمبر بإستاد الملك فهد بالرياض، كما تضمن سبتمبر سابقة هي الأولى من نوعها، بإصدار أمين المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير قراراً يقضي بتعيين إيمان الغامدي كأول امرأة سعودية في منصب مساعد لرئيس بلدية الخبر، وهو أول منصب من نوعه تتقلده امرأة سعودية. وتستمر مفاجآت سبتمبر ليشهد حدثاً مهماً في مسيرة المرأة السعودية، وذلك بعد أن أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز قراراً تاريخياً انتصر فيه للمرأة، بإصداره أمراً سامياً بتطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية، بما فيها إصدار رخص القيادة للذكور والإناث على حد سواء، إذ رحبت المرأة السعودية بالقرار التاريخي، واعتبرته انتصار للمرأة ونقطة تحول في مسيرتها التي أثبتت دورها وحضورها بفاعلية على خريطة التطوير والازدهار في خدمة الوطن، وعبرن عن شكرهن للملك سلمان الذي جعل تمكين المرأة واقعاً تعيشه، وأكدن أنها خطوة مهمة نحو الاتجاه الصحيح.
وشملت المتغيرات الإيجابية لمصلحة المرأة السعودية تعيين فاطمة سالم باعشن متحدثة باسم السفارة السعودية في واشنطن، لتكون أول سيدة سعودية في ذلك المنصب، وتحمل درجة الماجستير مع التركيز على التمويل الإسلامي من جامعة شيكاغو، وشغلت باعشن مناصب قيادية عدة، وتكرس جهودها من أجل تمكين المرأة السعودية خاصة من الناحية الاقتصادية. كما كان لشهر سبتمبر عام 2011 وقفه مع المرأة السعودية، إذ أمر الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز بالسماح للمرأة السعودية الدخول إلى مجلس الشورى، والترشح للمجالس البلدية.

الحياة
AL HAYAT

«العمل» تطور الخدمات الإلكترونية لمستفيدي «الضمان»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/24317918

الرياض - «الحياة»
طورت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خلال الأشهر الماضية الخدمات الإلكترونية لمستفيدي الضمان الاجتماعي، لتشمل عمليات وإجراءات التقديم والصرف، وذلك في خطوة من شأنها تسهيل وتيسير وتحسين أداء الخدمات المقدمة للمستفيدين، وقياس مدى رضاهم بشكل مستمر.
وتسعى الوزارة إلى تقديم خدمات مميزة تحقيقاً للأهداف الاستراتيجية لبرنامج التحول الوطني، والتي يأتي في مقدمها وصول دعم الوزارة لأكبر عدد من المستفيدين الذين هم بحاجة للدعم، ورفع كفاءة العمليات التشغيلية الداخلية مما يسهم في رفع مستوى الخدمات المقدمة لمستفيدي الضمان الاجتماعي، وتسهيل إجراءات التواصل من خلال قنوات جديدة وتقنيات مطورة وميسرة.
وعملت الوزارة على أتمتة خدمات المعاش الضماني، التي تضمنت في مرحلتها الأولى 4 فئات، لتشمل المطلقة مع أبنائها، والمطلقة، والأرملة، ومن بلغ سن الشيخوخة، إذ لا يستلزم حضورهم لفروع مكاتب الضمان الاجتماعي، لتتاح خدمة إضافية بالتقديم إلكترونياً عبر البوابة الإلكترونية للوزارة https://mlsd.gov.sa ، في حين يُقدر الوقت اللازم لمعالجة الطلبات من 4 إلى 5 أيام لإصدار قرار المنح، ومن يوم إلى 24 يوماً من قرار المنح حتى الإيداع. وستشمل المرحلة الثانية من المستفيدين من الخدمات المزمع إطلاقها في منتصف تشرين الأول)أكتوبر) المقبل، من لم يسبق لها الزواج من الأسر الضمانية، وأسرة غائب أو مفقود أو مهجورة، أو معلقة، وأسرة مدمن المخدرات، واليتيمة أو اليتيم مجهوليّ الأبوين، وزوجة غائب أو مفقود، وزوجة مدمن على المخدرات، واليتيم أو اليتيمة متوفيي الأب. وتعمل الوزارة على تخطيط المرحلة الثالثة لتشمل أسرة عائل فاقد الأهلية، سجين، وزوجة لعائل فاقد الأهلية أو سجين، عجز سواء الدائم أو الموقت، ومن بلغ سن الشيخوخة أو له أمراض مسببة للإعاقة.
وأوضحت الوزارة أن العمليات المعالجة شهرياً، وصلت بعد أتمتة الخدمات إلى أكثر من 14ألف طلب شهرياً، وبإجمالي 76 ألف قرار منح خلال الستة أشهر الماضية، وبنسبة رضا من المستفيدين عن الخدمة بلغت 71 في المئة.
وكان يتطلب التقديم سابقاً الحضور لأحد مكاتب الضمان الاجتماعي، فيما يقدر الوقت اللازم لمعالجة الطلبات من 25 إلى 55 يوماً إلى إصدار قرار المنح و30 يوماً من تاريخ المنح إلى الإيداع، وتمر الخدمة بإجراءات وعمليات رئيسة عدة مثل مراجعة الطلب، والتأكد من المستندات المقدمة، ومراجعة نتائج البحث، وإصدار قرار المنح خلال 10 أيام من موعد الانتهاء، ثم تنفيذ أعمال الدفع بعد شهر من إصدار قرار المنح. كما أطلقت وزارة العمل خدمة إلكترونية لتقييم إعاقة الأشخاص ذوي الإعاقة إلكترونياً، وذلك عبر بوابة الخدمات الإلكترونية في موقع الوزارة.
وأوضح وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة المهندس حجاب الحازمي، خلال تدشين خدمة تقييم الإعاقة، أمس في مقر الوزارة في الرياض، أن الخدمة تُمكن الأشخاص ذوي الإعاقة المسجلين لدى الوزارة من تحديث بيانات الإعاقة الخاصة بهم، كما تُمكّن الأشخاص ذوي الإعاقة غير المسجلين لدى الوزارة من تقديم طلب جديد، لتسجيل بيانات إعاقتهم وإدراجهم ضمن مستفيدي الوزارة للاستفادة من الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد أنه بإمكان الأشخاص ذوي الإعاقة الاستفادة من خدمة تقييم الإعاقة، بعد الدخول إلى بوابة الخدمات الإلكترونية في موقع الوزارة على الرابط : https://eservices.mlsd.gov.sa، واختيار أيقونة الخدمة، ثم تعبئة البيانات المطلوبة (البيانات الاجتماعية، وبيانات ولي الأمر، وإرفاق التقارير الطبية، والموافقة على الإقرار والتعهد)، ثم تقديم طلب تقييم الإعاقة، كما يمكنه متابعة حالة الطلب من خيار أيقونة «طلباتي «في الموقع. وأكد الحازمي أن الخدمة تهدف إلى تسهيل إجراءات تحديث بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة وتقديم الطلبات الجديدة، وسرعة إنجاز تلك الطلبات واختصار الوقت للمستفيدين، وكذلك رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة لهم، ووصول دعم الوزارة للمستحقين للدعم من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهيل إجراءات التواصل بين الوزارة والمستفيدين من خلال قنوات جديدة وتقنيات متطورة وميسرة.

خالد بن سلمان: قيادة المرأة للسيارة يزيد من توظيفها بما يحقق رؤية 2030

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1626179

متابعة - الرياض الإلكتروني
أكد سفير المملكة لدى واشنطن الأمير خالد بن سلمان، أن القرار السامي الذي نص على السماح للمرأة بقيادة السيارة في المملكة يعتبر خطوة نحو تحقيق رؤية المملكة 2030.
وقال خالد بن سلمان في تصريح للصحافيين الأمريكيين بحسب الإخبارية السعودية: إن السماح للمرأة بالقيادة يصب في مصلحة الاقتصاد ويزيد من توظيف النساء بما يحقق رؤية 2030، والمملكة تتطور بقيادة فاعلة ومجتمع نشيط والثابت الوحيد هو التقدم وفق قيمنا وعاداتنا، مؤكدا أن الأمر السامي بقيادة المرأة للسيارة يؤكد الدور المحوري للنساء في مستقبل المملكة، وأضاف: لا يوجد توقيت خاطئ لاتخاذ القرار السليم والقيادة الرشيدة ارتأت أن الوقت مناسب لقيادة المرأة، وتابع سموه: قيادة المرأة لم تكن مسألة دينية أو ثقافية أو مجتمعية والمجتمع الآن جاهز لهذا الأمر، وذكر سفير المملكة لدى واشنطن: نفتخر بجميع نسائنا، مبيناً أن قيادة المرأة للسيارة هي مسألة اختيارية.

مدير صحة الشمالية: هناك تغير كامل في المنظومة الصحية.. قريباً

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1626015

رفحاء - عياده الجنيدي
كشف مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الحدود الشمالية عبدالله بن ولمان العازمي عن تغير كامل في المنظومة الصحية بالمنطقة قريباً، وقال العازمي انا عضو داخل منظومة صحية هدفها تحقيق رضاء متلقي الخدمة.
وأشار إلى أن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز أمير منطقة الحدود الشمالية، مؤكداً على التعامل الجيد مع المواطن وتلبية جميع احتياجاته، وذلك في خلال لقاءاته بالقيادات الصحية بالمنطقة، وأن تكون صحة المواطن أولاً.
جاء حديث مدير عام الشؤون الصحية على هامش رعايته احتفاء إدارة الطوارئ والازمات بالمديرية باليوم الوطني 87، بحضور عدد من المسؤولين بالمديرية.
وقال نحن جنود في خدمة الوطن وخدمة المواطن ، وزاد وكلامي هذا ليس تعبير إنشائي، بل قول وفعل، ونحن حققنا نتائج جيدة ولله الحمد رقم الإمكانيات المتاحة، ولكن أعدكم في المستقبل القريب سيكون هناك تغير كامل في المنظومة الصحية.

وزير العدل: الدولة حريصة على حماية المرأة واللائحة المرورية تذلل العوائق أمامها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541984

واس - الرياض

أكد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، حريص كل الحرص على تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين على حد سواء وفق قواعد الشريعة الإسلامية وتذليل العوائق أمام جميع المواطنين لدفع عجلة التنمية في البلاد لكي ينعم الشعب السعودي برفاهية العيش لاسيما المرأة السعودية التي لها إسهامات كبيرة في تنمية الوطن.

وقال : إن الأمر السامي سيعزز من مسؤوليات المرأة السعودية تجاه وطنها ويدعمها لتحقيق العديد من طموحاتها ويذلل الكثير من العوائق أو الصعوبات التي تواجهها في التنقل.

مبينًا أن أمر قيادة المرأة جاء بعد تأنٍ ودراسة من هيئة كبار العلماء والجهات التنظيمية في الدولة وأفتت هيئة كبار العلماء بغالبية أعضائها بإباحة مسألة قيادة المرأة للمركبة، مؤكدًا أن تذليل العقبات أمام المرأة سياسة وطنية وشرعية يقودها ولاة الأمر -رعاهم الله- بحزم وثبات. وشدّد معاليه على أن ما ورد في الأمر السامي الكريم المتضمن «أن الدولة هي -بعون الله- حارسة القيم الشرعية فإنها تعتبر المحافظة عليها ورعايتها في قائمة أولوياتها سواء في هذا الأمر أو غيره، ولن تتوانى في اتخاذ كل ما من شأنه الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته» يدل على اهتمام خادم الحرمين، وسمو ولي عهده الأمين بحفظ أمن المجتمع وسلامته وحماية المرأة على وجه الخصوص من أي عارض قد تتعرض له أثناء قيادتها للمركبة.

«الأمم المتحدة للمرأة»: قيادة السعوديات للسيارة يعزز حقوقها

المصدر: جريدة المدينة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541981

واس - الأمم المتحدة

رحبت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالأمر السامي القاضي بالسماح للمرأة السعودية بقيادة السيارة. ونوه المدير الإقليمي للهيئة بالدول العربية محمد الناصري، بالقرار الذي وصفه بأنه خطوة مهمة جدًا في إطار جهود السعودية لتعزيز حقوق المرأة.

تسريع ملف مكافحة التحرش بالشورى دعما للقرار

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=316401&CategoryID=5

الدمام: علي عبدي 2017-09-28 2:39 AM

يستعد مجلس الشورى لتسريع إصدار توصية لإصدار نظام مكافحة التحرش كمحدد رئيس لحماية المرأة بعد السماح لها بقيادة المركبات، وأكد نائب رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى الدكتور فهد بن جمعة لـ«الوطن»، أن النظام الحالي يحمي قيادة المرأة للسيارات، متوقعا أنه خلال العشر الأشهر القادمة ستكون هناك محددات حماية للمرأة، يجب النظر فيها ضمن الإجراءات القادمة، من بينها إسراع مجلس الشورى في إصدار نظام لمكافحة التحرش، والنظر في سلامة الطرق وآلية التعامل مع تعطل المرأة في الطريق وإسعافها وكيفية تعامل رجال المرور مع المرأة.

آثار إيجابية

أشار الدكتور ابن جمعة، إلى أن الآثار الإيجابية أكثر من السلبية في مسألة قيادة المرأة اجتماعيا واقتصاديا وأمنياً، وهذا يعطي دفعة قوية للسعودية في مجال حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي، مشيرا إلى أنه من المفروض دمج المرأة في الإدارات المرورية وذات الاختصاص، ويجب أن تعمل هي وتدير شؤون المرأة، وهذا يفتح مجال العمل للمرأة السعودية ويمنحها الخيار الأمثل.

تقليص البطالة

أضاف نائب رئيس اللجنة المالية بمجلس الشورى، أن قيادة المرأة لها إيجابيات اقتصادية، وهي تقليص حجم البطالة النسائية، ويفتح لهن فرصا وظيفية سواء على مستوى الشركات بعد إتاحة القيادة لهن، سيمكنها من الذهاب إلى العمل أو توفير أعمال تتطلب القيادة وتوفير التكاليف المالية للسائقين، لافتا إلى أن قيادة المرأة ستكون أحرص وأقل خطرا من قيادة الرجل.

حماية الأسرة

أشار الدكتور ابن جمعة، إلى أن قيادة المرأة ستسهم في حفظ أمن الأسرة من السائقين الذين لهم خلفية إجرامية، وعلى المستوى الاجتماعي عندما تشعر المرأة بأنه تم تمكينها من حقوقها وأنها جزء من المجتمع وتشارك بكل فعالية ولها الخيارات التي تتاح للرجل ستشعر بالسعادة، وهذا عامل مهم لسعادة المجتمع، ويحفز النساء على العمل وعلى أن تكون عضوا فعالا ومشاركا في الاقتصاد.

نضوج المجتمع

قال إن عامل نضوج المجتمع فكريا واجتماعيا واقتصاديا دفع للموافقة على ملف قيادة المرأة وإدراك التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتطلع إلى مستقبل أفضل، ومنع وإيقاف قيادة المرأة أصبح من الماضي، ومن الضروري تنفيذه حاليا لأن المجتمع بات ديناميكيا ومتحركا.

استقبل صاحبة مبادرة "نور الهدى" وأشاد بفكرتها

نائب أمير الشرقية: من حق ذوي الإعاقة تهيئة كافة المرافق لهم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4207701

اليوم - الدمام

أكد صاحب السمو الملكي الأمير أحمد بن فهد بن سلمان بن عبدالعزيز، نائب أمير المنطقة الشرقية، أن من حق ذوي الإعاقة أن تُهيَّأ لهم كافة المرافق.

جاء ذلك خلال استقبال سموه بمكتبه بديوان الإمارة، صاحبة مبادرة «نور الهدى للوصول الشامل لذوي الإعاقة» المواطنة نور الهدى بنت عدنان الكرنوص، والمستشارة في قضايا الإعاقة رنا بنت جميل طيبة.

واطلع سموه، خلال اللقاء، على المبادرة والتي تعنى بتهيئة المنشآت العامة لتكون صديقةً لذوي الإعاقة، وتعتمد على الدليل الإرشادي للوصول الشامل المُعدّ من مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة المنصوص عليه في الأمر السامي الكريم الصادر بتاريخ 1434/9/22هـ، مشيدًا سموه بفكرة المبادرة وأهميتها.

ونوّه سمو نائب أمير المنطقة الشرقية بما يحظى به ذوو الإعاقة من دعمٍ واهتمام من القيادة الرشيدة ـ أيدها الله ـ، وما تتميز به فئة ذوي الإعاقة من عزيمةٍ وإصرار على تجاوز التحديات والمستحيلات، فالنماذج المشرقة في بلادنا كثيرة، وذوو الإعاقة يشكلون عددًا كبيراً منها، منوهًا إلى دعم الإمارة لهذه المبادرة، ضمن توجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، لتقديم كل الخدمات لذوي الإعاقة، وتبني المبادرات التي تخدم المجتمع، متطلعاً إلى أن تتعاون الجهات المعنية مع المبادرة، لتكون - بإذن الله - واقعًا ملموسًا يسهل حياة ذوي الإعاقة .

من جهتها أعربت المواطنة نور الهدى الكرنوص عن سعادتها بلقاء سمو نائب أمير المنطقة الشرقية وما لمسته من سموه من اهتمامٍ بالمبادرة، والكلمات المحفزة والمشجّعة من سموه، سائلةً الله أن يجعل ذلك في موازين أعمال سمو أمير المنطقة الشرقية وسمو نائبه، اللذين يدعمان المبادرة، وسيستفيد منها بإذن الله ذوو الإعاقة في المنطقة الشرقية .

وقدمت المستشارة في قضايا الإعاقة رنا طيبة، الشكر والتقدير لسمو نائب أمير المنطقة الشرقية على ما تفضل به سموه من نصائح وتوجيهات، وحرص سموه على أن تتجاوز المبادرة ما يعترضها من عقبات، وتعاون كافة الجهات معها، مثمنةً لسموه دعمه واهتمامه.

وزارة التعليم وخطؤها الذي لا يغتفر!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625315

د.شروق الفواز

ظهور صورة مفبركة في كتاب من كتب المناهج التابعة لوزارة التعليم لا يمكن أن يتداركه اعتذار رسمي أو عمل لجنة تحقيق لمحاسبة شخص أو أشخاص يعتقد أنهم سبب ظهور مثل هذا الخطأ. الأبعاد الحقيقية لوجود مثل هذه الصورة في كتب مناهج التعليم لا يمكن أن يحصر في حقيقة نوايا من كانوا وراء ظهورها وحجم السخرية المصاحبة لها ولا يمكن أن يعتبر أنه ناتج من تساهل أو تفريط في لجنة ما بل هو أكبر من ذلك بكثير.

فهذه الصورة دليل على وجود خلل كبير في منهجية من أُنيط بهم الاشراف على هذه المناهج ولو افترضنا أبسط الأجوبة حول السبب، لوجدنا الاتكالية السبب الأقرب لوجود هذه الصورة المفبركة في كتاب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية فكل لجنة تتكل على أداء غيرها وبسبب اتكالها أُغفلت تلك الصورة الصادمة!

قد يكون هذا هو السبب الواضح لكن دعونا نبحث أكثر لنرى الحجم الحقيقي للخطأ. مصدر الصورة المفبركة لابد وأن يكون شبكة الانترنت وباستخدام محرك ما للبحث حول موضوع الصورة وهو عمل سهل يقوم به أي مستخدم لشبكة الانترنت وهنا وجب الوقوف والتساؤل، هل هذه هي الطريقة التي تعد بها مناهجنا التعليمية؟ ماذا عن الحقوق الفكرية لأصحاب أي صورة تستخدم وضرورة التنويه عن مصدرها.

وزارة التعليم مع الأسف قد أعطت مثالا سيئا لطلبتها في المرحلة الثانوية حول الحقوق الفكرية والأمانة في طرح أو استخدام أي فكرة أو صورة في مناهجها. وجود مثل هذا الخطأ يثير تساؤلات عدة حول آلية ومنهجية اعداد المناهج التعليمية ناهيك عن الاشراف على طباعتها.

كان بالإمكان استعارة الصور المطلوبة من أرشيف وكالات اخبارية مثل (واس (والاشارة الى مصدرها. ولو أن لجان التدقيق في المناهج تعتمد هذه المنهجية في مراعاة الحقوق الفكرية لأي صورة ترد في كتبها لما طبعت هذه الصورة دون أن يبحث في مصدرها ولو كانت هنالك لجنة خاصة بتدقيق الحقوق الفكرية لكل صورة تنشر في كتبها لما طبعت هذه الصورة!

هذه الصورة المفبركة تحتمل وتمثل أخطاء عدة يصعب تبريرها ولا يمكن أن تحل بسحب الكتب التي تحوي الصورة وإعادة طباعتها فذلك هدر كبير للمال يتنافى مع الرسالة التي تبنتها الوزارة في تقليل الانفاق بالمحافظة على الكتب التي تطبع بملايين الريالات.

ولو بدأنا في سرد الملاحظات حولها لوجدنا الخطأ الأول يكمن في آلية صياغة المناهج وإعداد الكتب وما تحويه من صور لا تملك الوزارة حقوق طبعها .والخطأ الثاني في الاتكالية ونقص الاشراف على طباعة الكتب وعدم تدقيقها قبل طباعتها.

أما الثالث فهو التساهل في هدر أموال طائلة لتصحيح خطأ واضح كان يمكن تفاديه لو أن العاملين عليها أدوا ما اؤتمنوا عليه كما يجب.

هناك من يلوم وزير التعليم وهو ملام بلا شك لأنه ركن إلى لجان خذلته ووضعته في موقف محرج مع أجيال هو مسؤول عن تعليمها وتربيتها، لكن الخطأ ليس منوطا بشخص واحد ليحمله بل هو خطأ نظام يسمح للجان وما بها من موظفين وأعضاء أيا كانت شهاداتهم وصفاتهم الاعتبارية للتهاون في مهامهم.

جودة الأداء هي المفصل في هذه القضية المحزنة بما فيها من خطأ مخزٍ ليس له ما يبرره. ولعل في طباعة كتب تحوي صورة مفبركة خيرا، بأنها فضحت أمام الجميع وبشكل صريح أداء لجان وجهات معينة وأظهرت حجم الركاكة والهشاشة في هياكلها التي لا يمكن أن تصحح باعتذار واعادة طبع نسخ أخرى. ولو ظن الوزير ومستشاروه أن حلها يكمن فيما صرحوا به فلعل الأوفر للوزارة أن تطلب من كل طالب وطالبة أن يتبرع بقليل من الوقت والجهد ليطمس على المخلوق

الفضائي المضاف للصورة المفبركة وتوفر على نفسها هدر ملايين من الريالات لو كانت هذه هي المشكلة الحقيقية كما تحاول أن توهمنا به!
لكن بالتأكيد المشكلة ليست في تصحيح صورة ما وإعادة طباعتها بل هي أعمق من ذلك بكثير ونتمنى أن تجد لجان التحقيق التي وعدت الوزارة اقامتها حيادية تؤهلها لمعرفة المتخاذلين فيها ومن ثم معاقبتهم فعليا لأنها سقطة تفقد الثقة مالم يتم التعامل معها وبحث أسبابها الحقيقية وعلاجها كما يجب بكل جدية ووضوح.

سياسة واضحة وثابتة منذ عهد التأسيس

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4207317

كلمة اليوم

يتضح جليا لمن يراقب قيام الكيان السعودي الشامخ على يد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن – رحمه الله – وحتى العهد الحاضر ثبات ووضوح سياسات المملكة الخارجية القائمة على حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الآخرين ودعم علاقات المملكة مع سائر دول العالم ومناصرة القضايا العادلة للأمتين العربية والإسلامية والعمل مع المجتمع الدولي لارساء دعائم السلم والأمن الدوليين.
تلك السياسة الثابتة مازالت سارية المفعول منذ عهد التأسيس وحتى اليوم ومن علاماتها الواضحة أيضا الأخذ بمنهج الاعتدال والوسطية والحوار ونبذ مختلف أشكال الجريمة والإرهاب والتطرف، وهو منهج مستمد في أصوله من مبادئ وتشريعات العقيدة الإسلامية السمحة التي تتخذ منها المملكة دستورًا لتحكيمه في كل أمورها وشؤونها، وقد أدى التمسك بهذا المنهج إلى الأخذ بكل أسباب النهضة والتنمية في الداخل من جانب وإلى احترام دول العالم لسياسة المملكة الخارجية الرزينة والهادئة من جانب آخر.
والثوابت الواضحة التي تمثل سياسة المملكة منذ توحيدها تجاه مختلف القضايا العربية والإسلامية والاقليمية والدولية مازالت تحظى باعجاب وتقدير وتثمين دول العالم قاطبة؛ لما لها من أثر فاعل في حلحلة أزمات العالم وقضاياه بما يتوافق مع توجهات المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية الرامية إلى تحقيق أمن الدول وسلامتها واستقرارها والنأي بها عن النزاعات والفتن والحروب.
لقد التزمت المملكة منذ عهد التأسيس بتلك الثوابت مستهدفة حل الأزمات والنزاعات في أي مكان بالطرق العقلانية والسلمية وعلى رأسها القضية المركزية للأمة العربية والعمل على مواجهة موجات الإرهاب والتطرف بما يصب في روافد المصالح المشتركة للأمتين العربية والإسلامية وخدمة الأمن والسلم في كل مكان، وهو التزام أدى إلى اعجاب دول العالم بما تقوم به المملكة من أدوار ريادية للمشاركة الفعلية مع المجتمع الدولي لتحقيق السلام وانهاء وتسوية الخلافات القائمة بين الدول والشعوب.
ولاتزال المملكة متمسكة بتلك الثوابت السياسية الواضحة من خلال حراكها الدبلوماسي مع مجموعة دول العالم المحبة للأمن والأمان والاستقرار لتصفية جيوب التنظيمات الإرهابية وانهاء فتائل الحروب المشتعلة داخل دول المنطقة العربية وخارجها تحقيقا للأسس التي قامت عليها تلك الثوابت الراسخة القائمة على وقف النزاعات والأزمات الطاحنة في كل أجزاء المعمورة والعمل على رخاء المجتمعات البشرية دون استثناء واشاعة أسباب الأمن والطمأنينة والرخاء في أرجائها. هي سياسة واضحة أرسى دعائمها الملك المؤسس وسار أبناؤه الميامين من بعده على نهجها الثابت حتى اليوم لتثبت نجاحها المنقطع النظير في تحقيق التنمية والنماء والنهوض بمقدرات الشعب السعودي، ونجاحها أيضا في المشاركة الفاعلة مع المجتمع الدولي لتحقيق الأمن والسلم الدوليين والمضي قدما لاستئصال ظاهرة الإرهاب في أي جزء من أجزاء هذه المعمورة، والعمل على تحقيق الاستقرار والأمن والرفاهية داخل المجتمعات البشرية دون استثناء.

من يحاسب الطبيب المتسيب!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625512

ياسر بن علي المعارك

التحديات الاقتصادية والإدارية التي تواجه قطاعاتنا الخدمية لها أيضا وجهها المشرق، فهي محفز لظهور بعض المبادرات والبرامج التي تتسم بالذكاء، ومؤشر على رغبة المسؤولين الجادة بتقديم الأفضل.

من هذه المبادرات الذكية برنامج (أداء الصحة) التابع لوزارة الصحة الذي يهدف لرفع مستويات الإنتاجية وكفاءة الأداء في تقديم الخدمات الصحية بالمستشفيات .. وهذا ما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للتحول الوطني 2020 ويشمل من خلال تطبيق ما يزيد على 40 مؤشراً لقياس الأداء.

وما دمنا في شأن الارتقاء بالخدمات الصحية أناشد وزير الصحة بإعادة النظر في السلبيات الكثيرة لتولي الأطباء مناصب إدارية لم يؤهلوا لها وبالتالي نخسر طبيبا مؤهلا في علاج المرضى دون أن نكسب طبيبا متميزا بالإدارة، هذا عدا ما يترتب على ذلك من هدر مالي بصرف مزايا مالية لأطباء لا يمارسون عملهم الطبي!

إن الممارسات السلبية كما نعلم عديدة، لكنني سأذكر أهمها والتي تحدث جهاراً نهاراً من قبل بعض كبار الاستشاريين في الكثير من المستشفيات الحكومية الكبرى، والدافع هو التحيز بين زملاء المهنة ما أدى إلى التسيب الطبي وضعف الإنتاجية وبالتالي ارتفاع عدد المرضى على قوائم الانتظار في غالبية التخصصات الصحية، فبعض الأطباء الإستشاريين يعملون ما بين 2 إلى 3 عيادات فقط في الأسبوع مدة كل عيادة 3 - 4 ساعات لا أكثر!؟ ناهيك تركهم للأطباء المقيمين مهمة متابعة مرضاهم المنومين في بقية الأيام وهو ما يخل بضرورة وجودهم بجانب مرضاهم المعرضين للمضاعفات الصحية، مكتفين بالتواصل عبر الهاتف لمتابعة المستجدات الصحية للمرضى، بل ان البعض لا يتورع عن العمل خلال أوقات الدوام الرسمية في عيادات القطاع الخاص دون خشية أو حتى حياء.

وعليه اقترح إعادة النظر في ضوابط عمل الأطباء ومتابعة إنتاجيتهم أسوة بالإداريين بدءاً بإلزام جميع الأطباء بالعمل ما لا يقل عن 8 عيادات في الأسبوع وبنصاب محدد لعدد المرضى في كل عيادة، مع متابعة الطبيب لمرضاه المنومين بشكل مباشر أسوة بما هو معمول به في كبرى مستشفيات القطاع الخاص مما سيسهم في خفض عدد المدرجين في قوائم الانتظار ورفع مستوى متابعة المرضى المنومين والحد من المضاعفات الطبية لا سمح الله.

إن استمرار وزارة الصحة في شفافية تعاملها مع الرأي العام من خلال برامجها المعلنة مؤشر على سيرها بالطريق الصحيح، ومنهج كهذا سيؤدي إلى كشف المتقاعسين من الكادر الصحي وتعرية السلبيات الإدارية في المستشفيات التي لا تقدم خدمات الرعاية الصحية المتميزة.

تعيين المرأة ·جبن«

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 26 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1575336

عبده خال

خرجت الصحف مبتهجة بخبر تعيين السيدة إيمان الغامدي بمنصب مساعد رئيس بلدية محافظة الخبر لتقنية المعلومات ورئاسة قسم الخدمات النسائية..

ولأن الخبر مفرح لإدخال المرأة في المناصب القيادية إلا أن الخشية من هذا الفعل ظلت حاضرة من قبل مسؤولي أمانة المنطقة الشرقية، وتظهر هذه الخشية من خلال التصريح الذي اعتبر أنه توضيح لقرار تعيين السيدة إيمان الغامدي، وأن التعيين جاء لوجود حاجة ماسة للعنصر النسائي بسبب قيام الأسواق التجارية والمتخصصة بعمل النساء وتحقيقا لرؤية 2030 بأهمية مشاركة العنصر النسائي في تولي المناصب القيادية فقد تقرر تعيين السيدة إيمان الغامدي في منصب مساعد رئيس بلدية الخبر..

هذا الإيضاح أو التبرير مصدره الخوف على المنصب الذي يتولاه الأمين، لذلك أصدر تبريرا يحميه من مغبة التأويل أو اللوم في اتخاذ مثل ذلك القرار، وصدور القرار (في هذه الحالة) لا يوضع في خانة المبادرة وتحمل مسؤولية باتخاذ القرار الجريء (وإن تم أخذه فلا بد من مسبب) وهذا ما جاء به التصريح وذكر المسبب للتعيين بمعنى لو لم تكن هناك رؤية 2030 لما تم اتخاذ القرار، والتصريح وذكر السبب يوضحان أزمة اتخاذ القرار بما يخص المرأة لدى كل مسؤول في البلد وكأن فعل التعيين مسألة يجب نفيها كفعل طبيعي وإظهار أن الفعل حدث من أجل الحاجة الماسة..

هذا الوضع المضمر من الخشية يعتري كل مسؤول، لأن الاقتراب من المرأة وتمكينها من القيادة أمر يعد من الجرائم المجتمعية التي تثير الزوابع حول المسؤول، وتحوله إلى كعبة للزائرين المحتسبين (هذا على حسن الظن أما على الجانب الأسوأ فإن المحتسبين سوف تنهال شكواهم من ذلك المسؤول واعتباره محاربا لله ورسوله) ولذلك فإن أي قرار بتقديم المرأة إلى المناصب القيادية يعد فعلا بطوليا من غير إيجاد المسبب للتعيين..

ولأن للحياة احتياجات فإن تقديم المرأة في المناصب القيادية يعد أمرا طبيعيا ولا زلنا في الخطوات الأولى لملء الاحتياجات الوظيفية الأساسية سواء برجل أو امرأة، فالأمر ليس مقتصرا على مساعدة فقط فكما دخلت المرأة إلى جل الوظائف فإن التصنيف الوظيفي يجعل منها رئيسة أو مرؤوسة.. يحدث هذا في كل الوظائف بما فيها القضاء، إذ بالإمكان أن تكون المرأة قاضيا (ولا تعتبر ولاية عامة وإن أجاز بعض الفقهاء بأن تكون للمرأة الولاية العامة).. والواقع يثبت أن المرأة تملأ مكانها وتقدم عملا رائعا يتوافق مع وضعيتها كموظفة أو كمستشارة أو عضو في المجالس العديدة.. انتهى عمر تكبيل عمل النساء وأصبح الزمن بحاجة لمن يعمل فقط، بغض النظر عن الجنس واللون..

أخيرا أقول إن الحياة تخلق أدواتها وفق صيرورتها والأدوار التي تسهل حركتها.

حرية التعبير وسمعة البلد

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/541716

سعود كاتب

ذكرت في مناسبات ومقالات عديدة أن سمعة البلد يجب أن تكون خطًا أحمر لا يسمح لأحد بتجاوزه، خاصة في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة واختفاء الحدود بين الإعلامين الداخلي والخارجي، إضافة إلى حقيقة أن هناك من يتصيد دومًا كل شاردة وواردة للإساءة لنا دوليًا وتصويرنا في نظر الآخرين بشكل سلبي مجافٍ للحقيقة.

هذا الأمر تبادر إلى ذهني مجددًا فور اطلاعي على لقطة فيديو متداولة لأحد الدعاة وصف فيها المرأة بأنها «بربع عقل»، حيث بدا جليًا حينها أن هذا الموضوع سيكون مادة دسمة لبعض وسائل الإعلام الأجنبية، وهو أمر ليس بالجديد أو الغريب إذ تعودنا ذلك من تلك الوسائل الحريصة بشكل لافت وغير طبيعي على تلقف الهاشتاقات واللقطات المسيئة للمملكة

وتحويلها إلى قصص صحفية تفتقد للمهنية والمصداقية، كونها غالبًا ما تكون مجتزأة وغير معبرة عن حقيقة رأي غالبية المجتمع الرافض لها.
وواقع الأمر أن الإساءة وتعمد الاجتزاء لا يحدث فقط من وسائل الإعلام تلك، ولكنه يحدث أولا من قبل الأشخاص الذين استمرأوا وضع الهاشتاقات واللقطات بعد اقتطاعها من صورها الكاملة بغرض منحها أكبر قدر من التأثير السلبي. ويرى البعض أن هذا ما حدث في لقطة الداعية المذكور أعلاه، حيث نشر بعض المدافعين عنه لقطات من نفس محاضرته يثني فيها على عقول بعض النساء ويقول أنها أرجح من عقول كثير من الرجال، وأن المرأة «لا ينبغي تعييرها بنقص العقل».
فهنا نجد أن كل طرف يحاول اجتزاء ما يريد من الصورة وإخفاء آخر لتحقيق أهدافه الخاصة بأسلوب ذكر نصف الحقيقة الذي يعتبر كذبًا لا جدال فيه. والمؤكد أنه بالعودة إلى كامل المحاضرة فإننا نجدها مليئة فعلًا بالإساءات غير المقبولة للمرأة وللمجتمع بشكل عام. والخطوة التي قامت بها إمارة منطقة عسير بإيقاف ذلك الداعية عن الإمامة والخطابة وجميع المناشط الدعوية كانت خطوة موفقة وضرورية، ليس فقط لإثارته للرأي العام كما تم ذكره، ولكن لإهانته للمجتمع بأسره، فإهانة المرأة ليست مجرد إهانة لنصف المجتمع فحسب، فمن يهين أمي وأختي وزوجتي وابنتي يهينني أيضًا كرجل. ناهيك على تسببه كما ذكرت سابقًا في تشويه صورة المجتمع وسمعته، وهو أمر مرفوض يجب محاسبة من يقوم به بعقوبات شديدة ورادعة، وهذه العقوبة يجب أن تمتد أيضًا لتشمل كل من يشارك بإنتاج ونشر المقاطع والهاشتاقات المغلوطة والمسيئة.
هذه قطعًا ليست دعوة للتضييق على حرية التعبير، فحرية التعبير يجب أن تكون مسؤولة وغير مسيئة للآخرين أو مخالفة للأنظمة والمصلحة العامة. وحرصنا الشديد على سمعتنا الشخصية وسمعة أفراد عائلاتنا ينبغي أن يصاحبه بالضرورة حرص مماثل على سمعة بلدنا واعتبارها خطًا أحمر لا يجوز التعدي عليه.

المواطنة انتماء وبناء وعطاء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=35339

عبلة مرشد

حب الوطن والولاء له والانتماء إليه لا يفرض فرضا ولا يلقن درسا، فهو فطري ينبع من كل نفس سوية تحب الخير للجميع وتدين بالمعروف لصاحب العطاء والبذل
ما زالت السعادة والفرحة تغمرنا كمواطنين بكافة شرائحنا ومناطقنا احتفاء بيومنا الوطني، ما زلنا نعيش فعالياته واحتفالاته والبهجة تحتوينا؛ مسيرته، إنجازاته، آماله، طموحه، جميع تطلعاته تأسرنا وتدفعنا لمزيد من العطاء والتضحية والسمو فوق كل عثرة تواجهنا وعَبْر كل تحدٍّ يعيق مسيرتنا الوطنية، نحتفل بفيض من الحب والإخلاص والولاء والاعتزاز بوطن اجتمعنا على ثراه وبين أوديته وجباله، وفي بقعة من الدنيا صهرتنا أرضية مشتركة وتاريخ واحد كشعب مختلف في أصوله العرقية متوحد في انتماءاته الوطنية، شعب متجانس في تطلعاته وآماله ثري باختلافاته وثقافاته، من ذلك جميعه تشكل النسيج الوطني للشعب السعودي كلوحة فنية زاخرة ثرية بألوانها وأطيافها، فانعكس على

جمال حضاري متميز وتنوع فكري وتراثي غني بمحتواه المتباين، عميق بجذوره الوطنية ووحدته الشعبية وبرعاية أبوية تحكمنا وقيادة حكيمة تدفعنا لمزيد من التقدم والازدهار لنرتقي بوطن وشعب يستحق الريادة والإقدام نفخر به ويفخر بنا.
فالوطن هو تلك الشجرة الوارفة الظل التي تظلل مواطنيها، وتحميهم من الريح العاتية والمطر الشديد المنهمر، بها يحتمون وعليها يستندون ومن أجلها يعيشون ويبذلون الغالي والنفيس للدفاع عنها وللمحافظة عليها قائمة ثابتة وارفة بأوراقها، يانعة وزاهية بطرحها من الثمار والزهور، المواطنون هم ثمارها وزهرها الذي تتزين به وتزهو، هم عنوانها ورمزها تحتويهم في كنفها رعاية وبناء، وينتمون إليها أصالة وامتدادا، عطاؤهم شامل وخدمتهم وولاؤهم واجب، وكما وأن لهم مستحقات فإن عليهم واجبات مفروضة تفرضها التبعية الوطنية والفطرة الإنسانية والاستجابة العاطفية.
حب الوطن والولاء له والانتماء إليه لا يُفرض فرضا ولا يُلقّن درسا، فهو فطري ينبع من كل نفس سوية تحب الخير للجميع وتدين بالمعروف لصاحب العطاء والبذل، فكل المواطنين الذين يعيشون على أرض الوطن هم شركاء في المغنم والمغرم، ولا مجال إلا للعمل المشترك من أجل البناء والعطاء، فما نقدمه من خير وإيجابيات نجني ثماره نحن والوطن معا وما نقدمه من شر وسلبيات نحصد تبعاته نحن والوطن كذلك، ولذلك فالأحرى بنا أن نسعى دوما نحو دعم كل ما يقوي انتماءنا للوطن، فبه يكون الولاء الذي يؤدي إلى الإخلاص والصدق والتميز في العطاء، وبذلك نرتقي بذاتنا وبمجتمعنا ونحقق تطلعاتنا وطموحاتنا الوطنية في إطار المواطنة لكونها الدائرة الأوسع التي تستوعب مختلف الانتماءات في المجتمع، كما أنها تضع المعايير التي تلزم الأفراد بواجبات والتزامات معينة تحقق الاندماج والتشاركية والمسؤولية في تحقيق مصالح الأفراد والوطن من خلال أطره الرسمية والمجتمعية.
تعد المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن ضمن أطر نظامية، ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامة تكون بلورة الهوية الوطنية، وبالانتماء يتحقق الشعور بالأمان الذاتي والمجتمعي، وبه ترتفع الروح المعنوية ويزداد تقدير الذات، وبذلك يتعزز العطاء وتزداد متانة تماسك النسيج الوطني، ويقوى اندماجه وتجانسه، فيشتد عوده وتصبح قاعدته أكثر صلابة ومقاومة لما تواجهه من تحديات وإشكالات تهدد مسيرته التنموية وأمنه الوطني.
المواطنون هم صمام الأمان الوطني، وهم دعامته التي يرتكز عليها وقاعدته التي يستمد منها قوته، فبهم يزدهر الوطن ويتقدم وينافس غيره من الأوطان، وعلى أكتافهم ينهض الوطن وتبنى لبناته، وعليهم تُعقد الآمال وتتحقق الطموحات، وبعقولهم وأيديهم وجهودهم تنُجز الأهداف وتتبلور الاستراتيجيات والرؤى الوطنية في منجزات ملموسة، ومن المسؤولية الوطنية الاهتمام بمنجزاتنا والمحافظة عليها والحرص على استمراريتها ونمائها، ومن حب الوطن تمثيله بما يليق به في كافة محافله وفعالياته، سواء على أرضه أو خارجها، ومن احترام الوطن تقدير مكتسباته ومختلف مكوناته والاعتزاز بها، ومن الولاء للوطن وتعزيز الانتماء إليه احترام الآخر المختلف بما يتضمنه الاختلاف من عناصر متعددة، منها الفكري والثقافي، ومنها الديني والمذهبي، ومنها العرقي والقبلي، وغير ذلك من أوجه الاختلاف، وبذلك تكون اللحمة الوطنية البناءة وعليها يستند النسيج المجتمعي الوطني في إطار من التسامح والحب والقبول والاندماج بين شرائحه، وبذلك يعتز الوطن بمواطنيه ويفتخر المواطنون بوطنهم.
جميل أن نحتفل بمناسباتنا الوطنية نستشعر بها تاريخنا ومسيرتنا الوطنية ونستذكر ملحمتنا الوطنية وتلتقي فيها أفئدتنا وفرحتنا مجتمعة، نحتفل بأمن وأمان نعيشه ونحرص على ديمومته، نسعد بفعاليات مبهجة يشترك فيها جميع مواطنينا، تسهم فيها كافة مؤسساتنا وقطاعاتنا، يجمعنا حب الوطن والولاء له والانتماء إليه... دام عزك يا وطن، بك نفتخر وعنك نذود ولك نفدي الغالي والنفيس.

القيادة حق للمرأة ..والسيارة مجرد وسيلة نقل

المصدر: جريدة الرياض الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1626088

فـهـد عـامـر الأحـمدي

سبتمبر سيكون يوما مميزا في تاريخ المملكة.. سيكون اليوم الذي نالت فيه المرأة أحد حقوقها الطبيعية.. وبعيداً عن الأسباب التي وقفت وراء هذا المنع من ممارسة هذا الحق البديهي الذي لا أدعي جهلي بأسبابه التي يقدمها المعارضون ولكنها ـ ببساطة ـ لم تعد مقنعة لأحد.. كانت أسبابا، ليست فقط افتراضية واستثنائية، بل إن بعضها فيه تطاول على طبيعة المرأة وعفتها الشخصية.. فأي عذر هذا الذي يمنعها من القيادة (خشية فسادها) أو (خشية إفسادها) أو (خوفا من اعتداء الفاسدين عليها).. هذه الحجج ليست فقط افتراضية وتخمينية بل ومهينة لبناتنا وزوجاتنا وأمهاتنا.. لا تعتمد على دراسات أو تجارب بل على فرضيات وعموميات واتهامات لا يمكن النقاش حولها ..السيارة مجرد وسيلة نقل ليس لها دور في فساد أو إفساد المرأة..

ومقابل حق المرأة البديهي في التنقل وكذلك حاجة الأم والمدرسة والطبيبة لوسيلة نقل آمنة وفعالة، لا يوجد في مصادرنا الدينية نص واحد يمنعها من ذلك.. لماذا إذا نحرم المرأة من قيادة ماكينة صماء تحفظ كرامتها (ومن أجل من نمنعها هذا الحق؟).. لو كان في القرآن والسنة نص يحرم ذلك لوقفنا كلنا ضد هذا القرار ـ بل وضد العالم كله، ولكن حين نكتشف أن العكس هو الحاصل)حيث كانت المرأة تقود وتتاجر وترشد القوافل) ثم نأتي نحن لنحرم ذلك (بلا دليل شرعي.(

لن أحاول اليوم تفنيد حجج المعارضين لهذا القرار، ولكنني أعرف شخصيا)ومنذ سنوات طويلة) شيوخا أفاضل ما يزالون يعارضون قيادة المرأة للسيارة ..وخلال هذه السنوات لاحظت انتقالهم من خانة المعارضة على (أساس ديني) إلى المعارضة على (أساس اجتماعي).. حين كانوا يعارضون على أساس ديني كانوا يحتجون بكل شيء باستثناء "قال الله وقال الرسول" وحين أصبحوا يعارضون على أساس اجتماعي كانوا يتحدثون باسم مجتمع لم يستشيروه ويحتجون باحتمالات تصورية واستثنائية.. رغم أن الاستثناء ليس له حكم..

أنا شخصيا أقدر آراء المعترضين ـ بما في ذلك والدي ووالد زوجتي ـ ولكنني أدرك أن مخاوفهم افتراضية وأن مساوئ منع المرأة من القيادة أكبر من السماح لها.. كلي ثقة بأن الزمن سيثبت سلامة هذه القرار ويؤكد بُعد نظر القيادة (كما أثبتت ذلك في تعليم البنات واستعمال اللاسلكي ووسائل الاتصالات).. كلي ثقة بأن من يعترض اليوم سيبادر غدا لشراء سيارة لزوجته وبناته خوفا عليهن من السائقين والمارة وخطورة الانتظار في الشوارع...

بقي أن أذكركم بنقطة مهمة وهي أن قرار السماح لا يعني أن النساء سيغزون شوارعنا غدا؛ فهناك عائق فني يحول دون ذلك ويتمثل في حقيقة أن معظم نسائنا (لا يجدن القيادة أصلا) حتى لو رغبن في ذلك.. سيحتاج الأمر لسنوات طويلة (كما يحدث مع أبنائنا المراهقين) كي يُجدن القيادة ونبدأ برؤيتهن في الشوارع.. وهذا بحد ذاته أمر جيد وتدرج زمني مفيد يهيئنا نفسيا، وفكريا، ومروريا، واجتماعيا لتقبل هذه الظاهرة..

صلاحية الاجتهاد الشخصي في الأحكام القضائية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/09/27/article_1258246.html

د. أسامة بن سعيد القحطاني

لا يخلو أي حكم قضائي من اجتهاد قضائي سواء في تكييف الواقعة أو إصدار الحكم أو تحديد التعويض مثلا أو قدر إنزال العقوبة وما إلى ذلك، ولكن إلى أي حد يكون الاجتهاد الشخصي للقاضي مقبولا؟

وظيفة القضاء السامية هي تحقيق العدل والإنصاف بين الناس، وجزء أساس من معنى العدالة اليوم أن يعرف كل ذي حق حقه قدرا وكيفا، كما أن معايير العدالة اليوم تقتضي المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات، ولا يتوافق مع هذا أبدا استمرار عدم وجود "كود" ملزم يسير عليه القضاء في أحكامه، ولم يعد سائغا حتى من الناحية الاقتصادية أن يبقى القضاء دون أن تكون هناك آلية لمعرفة الحكم الواجب التطبيق في كثير من القضايا، حيث إن الأحكام تخضع في مجملها إلى اجتهاد القاضي، سواء في اختيار التكييف الفقهي أو حتى في تقدير العقوبة أو التعويض وخلافه.

كما أن الإلزام بكود أو مدونة أو تقنين يحدّ كثيرا من باب الفساد الذي قد يقع بسبب هذه السلطة الواسعة في التكييف والتقدير لدى القاضي، فكلما كانت الأحكام مقننة ومعروفة لدى الناس كان احتمال الفساد أقل بسبب المساحة الأضيق في الاجتهاد، على الرغم من أن النزاهة هي الأعم دائما لدينا ولله الحمد.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد والمنافسة الدولية فيه؛ فلا يمكن تحقيق التكامل مع الطموح الاقتصادي إطلاقا إلا من خلال مواكبة القضاء للأهداف الاقتصادية، وهذا التكامل لا يمكن أن يحصل من خلال رؤى واجتهادات متفرقة لأشخاص القضاة مهما كانوا على أعلى درجات الكفاءة، حيث يجب أن تكون رؤية القضاء موحدة جَمْعيّا ومتكاملة مع الرؤية الاقتصادية للبلد، وهذا لا يمكن إلا بالتقنين.

عندما نشاهد عددا من الأحكام التي يستشهد القاضي فيها بمقولة أو اجتهاد لعالم متقدم ويبني حكمه عليها؛ فإن هذا بلا شك لا يساعد في تحقيق الكمال في العدالة، فكم هي الآراء المتباينة لدى العلماء المتقدمين والمعاصرين أيضا، ولا يمكن حتى الإحاطة بتلك الآراء إطلاقا، كما أننا نشاهد أحيانا استشهادا بآراء لعلماء أحناف أو شافعية أو مالكية، ما يفتح المجال لاختيارات كثيرة ومتعددة، ويجعل التنبؤ شبه مستحيل في كثير من القضايا، كما أنه يفتح المجال لاتهام القاضي بالمحاباة مثلا. ودائما لدينا نحن القانونيين نعتبر الاحتمال كالواقعة عند صياغة التشريعات القانونية، ويجب العمل على سد تلك الفجوة طالما أنها ممكنة الوقوع.

الخلاصة؛ أنه كلما قلّت المساحة التي يكون فيها اجتهاد شخصي للقاضي كان القضاء أكثر احترافية وعدالة في أحكامه، وزاد لدى المواطنين الوعي بحقوقهم وواجباتهم.

اليمن يطالب مجلس حقوق الإنسان بتقديم الدعم للجنة الوطنية للتحقيق

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1625483

جنيف - واس
طالب وزير حقوق الإنسان اليمني الدكتور محمد عسكر, مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان بتطبيق قرار المجلس، وتقديم الدعم التقني للجنة الوطنية للتحقيق.
وأوضح أن اللجنة قامت بالتحقيق في 10 آلاف ملف إدعاء بانتهاكات، من مجموع أكثر من 17 ألف ملفا, وأحالت 3 آلاف ملفا للنيابة العامة.
وفي ندوة نظمها المركز العربي البريطاني للدراسات الاستراتيجية والتنمية في جنيف بعنوان: اليمن في مفترق طرق، تحديات الحاضر والمستقبل, استعرض عسكر انتهاكات ميليشيات الحوثي وصالح الانقلابية في حق الشعب اليمني والتي راح ضحيتها أكثر من 11 ألف قتيلا وآلاف المصابين, إضافة إلى ممارسات الميليشيات من عقاب جماعي وإخفاء قسري وتعذيب وجرائم حرب امتدت على مدى الجغرافيا اليمنية ولم ينجو منها أي جزء من اليمن.
وأوضح أن لدى الميليشيات 480 مركزا للاعتقال، منها سجون ومعتقلات سرية استحدثتها الميليشيات، مشيرا إلى تدهور حالة المعتقلين وأسرهم منذ تفشي وباء الكوليرا.
وأضاف أن تدمير الميليشيات الهائل للبنية التحتية قد طال الآلاف من المباني العامة والخاصة, كما جندت أكثر من 20 ألف طفل يمني سرقت احلامهم ومستقبلهم ورمت بهم في الحرب.

800ألف عامل مهددون بالموت في قطر

المصدر: جريدة الوطن الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=316429&CategoryID=1

أبها: الوطن 2017-09-28 2:12 AM
طالبت منظمة هيومان رايتس ووتش، أمس، قطر باتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ نحو 800 ألف عامل يعملون في العراء، وبعضهم يبني منشآت كأس العالم 2022.
وقالت المنظمة الحقوقية ومقرها نيويورك، إن أولئك العمال يعملون تحت درجات حرارة حارقة أدت إلى وفاة المئات منهم، منتقدة الاستهتار الذي تعامل فيه الدوحة العمال.
وأضافت المنظمة في بيان أن عمال البناء الذين يعملون في الأماكن المكشوفة معرضون لخطر الأمراض القاتلة بسبب الحر والرطوبة الشديدين في البلاد، إلى جانب غياب فترة الراحة الكافية.
مزاعم الحكومة

كانت السلطات القطرية قد زعمت إقرار حظر العمل في الأماكن المكشوفة فقط من الساعة 11:30 صباحا إلى 3 بعد الظهر بين 15 يونيو و31 أغسطس، فيما أكدت «هيومان رايتس» أن الظروف الجوية في قطر تصل في كثير من الأحيان، خارج تلك الساعات والتواريخ، إلى مستويات يمكن أن تؤدي إلى أمراض قاتلة مرتبطة بارتفاع درجات الحرارة في غياب فترة راحة كافية.

وانتقدت المنظمة في تقريرها غياب الشفافية القطرية في ملف العمال، مشيرة إلى أن مسؤولي الصحة العامة القطريين لم يجيبوا على طلبات الحصول على معلومات عن العدد الإجمالي لوفيات العمال المهاجرين وأسبابها منذ عام 2012.

تدخل الفيفا

يشكل 2 مليون عامل وعاملة مهاجرين، حوالي 95 % من إجمالي القوة العاملة في قطر، ويعمل نحو 40 %، أو 800 ألف، من هؤلاء العمال في قطاع البناء. ومنذ ديسمبر 2010، عندما فازت قطر بقرعة استضافة كأس العالم 2022، شرعت البلاد في أعمال بناء ضخمة، يعمل فيها مئات الآلاف من العمال في ظروف قاهرة. وطالب تقرير «هيومان رايتس ووتش» الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» والاتحادات الوطنية ومنظمي كأس العالم 2022 بممارسة الضغط على الدوحة من أجل اتخاذ خطوات أكثر لحماية العمال من الأوضاع القاسية، وأن تحدد كم عدد العمال الذين لقوا مصرعهم منذ عام 2012 وكيف لاقوا حتفهم.

قيود مناسبة

قالت مديرة قسم الشرق الأوسط في المنظمة سارة ليا ويتسن، إنه من الضروري فرض قيود مناسبة على العمل في الأماكن المكشوفة، والتحقيق ونشر المعلومات بانتظام حول وفيات العمال لحماية صحة وحياة عمال البناء في قطر، مشيرة إلى أنه من بين هذه القيود تحديد ساعات العمل ليكون تحت درجات حرارة آمنة «وليس بناء على الساعة أو التقويم»، للمساعدة على حماية مئات آلاف العمال.

يذكر أنه في عام 2013، أقرت السلطات القطرية بـ520 حالة وفاة لعمال من بنجلاديش والهند ونيبال، وفي عام 2012 توفي 385 عاملا، ولم تشرح السلطات القطرية أسباب موتهم، ولا توجد أرقام قطرية رسمية بشأن إجمالي الوفيات حتى الآن.

وقال تقرير المنظمة الحقوقية إن السلطات القطرية فشلت في تطبيق أدنى أشكال حماية العمال، وقرارها بتجاهل توصيات بشأن وفيات العمال ورفض نشر المعلومات حولها يؤكد تنصل الدوحة من مسؤولياتها.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م http://www.okaz.com.sa/article/1574899	
المصدر: جريدة الحياة الاثنين 5 محرم 1439هـ - 25 سبتمبر 2017م http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/24257029	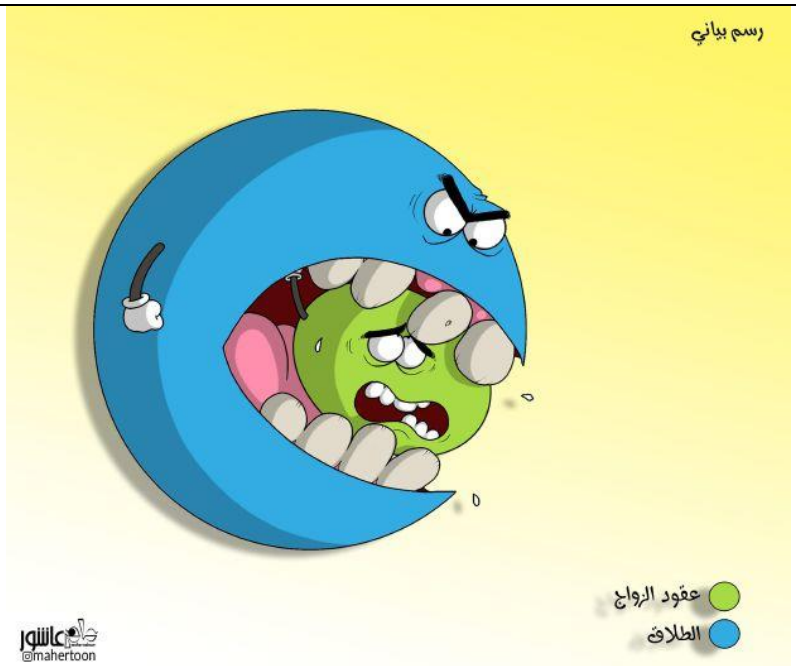

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24277478

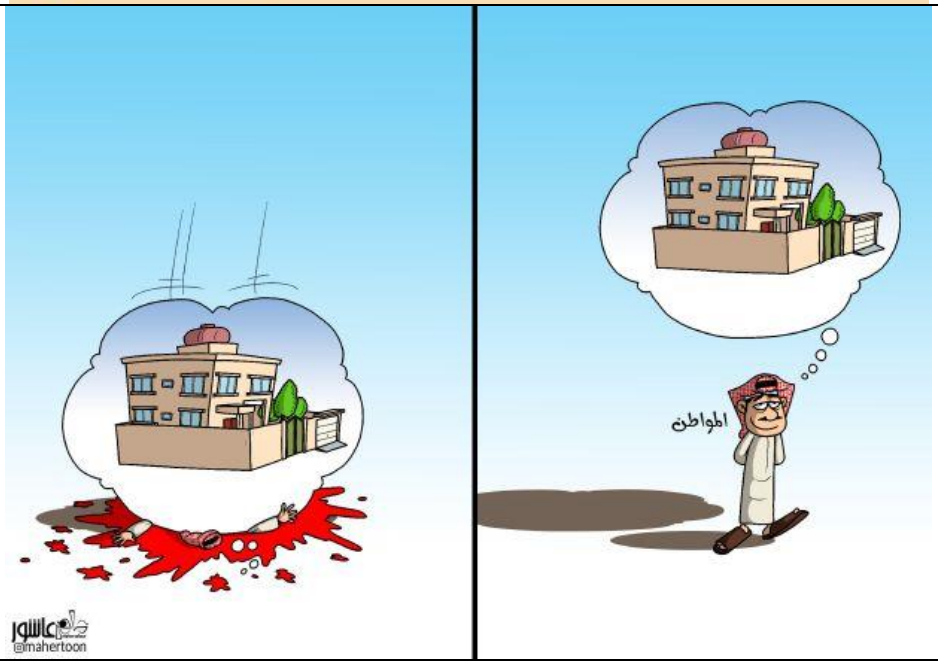

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 6 محرم 1439هـ - 26 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/24274515

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Hani-Muthir/24293676

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 7 محرم 1439هـ - 27 سبتمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1575756

المصدر: جريدة الحياة الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/24317302

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 8 محرم 1439هـ - 28 سبتمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1576048